مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والثمانون

الجلسة **10239**

الاثنين، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2026، الساعة 15/30

نيويورك

الرئيس	السيدة بالتا	(اليونان)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستيغنيفا
	باكستان	السيد جادون
	البحرين	السيد الرويعي
	بنما	السيد ألفارو دي ألبا
	جمهورية الكونغو الديمقراطية	السيد ليولوتشا
	الدانمرك	السيدة لاسن
	الصين	السيد سون لاي
	الصومال	السيد محمد يوسف
	فرنسا	السيد بونافون
	كولومبيا	السيدة ريوس سيرنا
	لاتفيا	السيدة بافلوتا – ديسلانديس
	ليبريا	السيد براون الثاني
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة فوستر
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة بروس

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

وثيقة ميسّرة

الرجاء إعادة التدوير

افتتحت الجلسة الساعة 15/40.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي تركيا والجمهورية العربية السورية وليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد كلاوديو كوردوني، نائب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد محمد يحيى، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ؛ والسيد جورج بطح، مؤسس مبادرة تمكين الشباب السوري؛ والسيد هاجر معلم، المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي في منظمة الخطة الدولية.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأعطي الكلمة الآن للسيد كوردوني.

السيد كوردوني (*تكلم بالإنكليزية*): أقدم هذا الإحاطة للمجلس من دمشق عقب سلسلة من اللقاءات في نيويورك خلال الأسبوع الرفيع المستوى، بما في ذلك لقاء بين الرئيس أحمد الشرع والأمين العام الذي رحب بالتقدم المطرد المحرز في سورية وأعاد التأكيد على استعداد الأمم المتحدة لدعم عملية الانتقال السياسي والانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار في سورية.

إن الوضع الاقتصادي هو أحد مفاتيح نجاح عملية الانتقال وتحقيق الاستقرار في سورية. وزيادة توفر السلع وإعلانات الاستثمار وتجدد العلاقات المالية، كلها أمور مشجعة. لكن النجاح سيُقاس في نهاية المطاف بالتحسينات الملموسة في الحياة اليومية للناس والتي تعود بالفائدة على جميع السوريين. فبالنسبة للكثيرين، أصبح تأمين الضروريات عبئا أثقل على قدرتهم الشرائية. وأدت الزيادات الأخيرة في أسعار الوقود إلى ارتفاع تكاليف النقل والإنتاج، مما زاد من حدة انخفاض قيمة العملة وأدى إلى المزيد من تآكل القوة الشرائية. فقد ارتفعت أسعار المواد الغذائية بنسبة حوالي 30 في المائة في المتوسط في أعقاب هذه الزيادات. ورداً على المظاهرات التي اندلعت في أنحاء البلد، أعلنت السلطات عن تدابير لتخفيف الآثار، بما في ذلك خفض أسعار الديزل. كما تؤثر الضغوط الاقتصادية على الخدمات الأساسية. وقد سلطت منظمة الصحة العالمية الضوء على النقص في الأدوية واللوازم الطبية. واحتج المعلمون على الرواتب وظروف العمل، في حين أدى تعطل الخدمات البلدية إلى تفاقم الصعوبات اليومية.

وعلى الجانب الإيجابي، أدى تخفيف الجزاءات إلى فتح آفاق جديدة للاستثمار والتعاون المالي. وقد عرض وزير المالية برنية الخطوط العريضة للإصلاحات الرامية إلى تعزيز إدارة المالية العامة. وأعلن الاتحاد الأوروبي عن تقديم دعم بقيمة 620 مليون يورو ووافق البنك الدولي على تخصيص 175 مليون

دولار لمشاريع زراعية. وستكون سورية ممثلة تمثيلاً جيداً أيضاً في الاجتماعات السنوية للبنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ستُعقد هذا الأسبوع في بانكوك.

وتتمثل المهمة الآن في ترجمة هذه الفرص إلى دعم مستدام لجهود تعافي سورية. ويتوقع السوريون أن تتجسد النوايا السياسية الحسنة الدولية في شكل تمويل ومساعدة تقنية ومشاريع تحقق فوائد ملموسة للمجتمعات المحلية. ومن المتوقع أيضًا إجراء إصلاحات تهدف إلى تعزيز المؤسسات والشفافية والنمو المنصف. وفي أعقاب الاجتماع الذي عُقد مع الأمين العام خلال الأسبوع الرفيع المستوى، نبحث حالياً مع الحكومة إمكانية دعم عقد مؤتمر دولي للإنعاش وإعادة الإعمار، يستند إلى أولويات سورية.

كما يتطلب التعافي الاستثمار في رأس المال البشري لسورية. ويُقدَّر أن هناك ما يقارب مليوني طفل لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس. ولا تزال المرافق المتضررة ومشكلة نقص المعلمين والصعوبات الاقتصادية تعوق الحصول على التعليم، في حين أن عودة الأسر النازحة تفرض ضغوطًا إضافية. وأرحب بالجهود الرامية إلى إعادة تأهيل المدارس وإعادة المعلمين المفصولين إلى وظائفهم. في الوقت نفسه، أثارت المبادئ التوجيهية الخاصة بالقبول الجامعي، التي أعيد إصدارها مؤخراً، قلقًا بشأن فرص الالتحاق ببعض التخصصات الدراسية، بما في ذلك تخصيص الشهادات الجامعية في مؤسسات معينة للطلاب الذكور أو الإناث وحظر الانضمام إلى الأحزاب أو المنظمات السياسية كشرط مسبق للتسجيل والقيود التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة. وأحث السلطات على مراجعة هذه المبادئ التوجيهية، بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية، لضمان المساواة في الالتحاق بالتعليم العالي دون أي تمييز مباشر أو غير مباشر على أساس الجنس أو الإعاقة أو الانتماء السياسي.

تُذكّرنا حوادث العنف الأخيرة بمدى عمق الجراح والمظالم الطائفية التي تسهم في هشاشة عملية الانتقال في سورية. ففي 30 أيلول/سبتمبر، لقي سبعة أشخاص حتفهم وأصيب أربعة آخرون بجروح عندما هاجم مسلحون حافلة صغيرة في حمص. وأفادت التقارير بأن الضحايا كانوا من الطائفة العلوية وزعم شهود عيان أن المهاجمين استجوبوا الركاب حول انتمائهم الطائفي. وأرحب بإعلان السلطات عن إجراء تحقيق. ومن المهم بنفس القدر طمأنة المجتمعات المحلية المتضررة ومنع الأعمال الانتقامية وتجنب إلقاء اللوم الجماعي.

كما تزايدت الشواغل بشأن الأمن المجتمعي في أماكن أخرى. ففي 3 تشرين الأول/أكتوبر، أفادت التقارير بأن أشخاصًا مجهولي الهوية كانوا يستقلون دراجات نارية دخلوا بلدة السقيلبية وأطلقوا النار على المتاجر والمدنيين، مما أدى إلى اندلاع احتجاجات من قبل الطائفة المسيحية المحلية ورد أمني. وهناك توترات لم تُحل منذ الحرب الأهلية بين البلدة والمجتمعات المحلية المحيطة بها. وبالإضافة إلى ذلك، تصاعدت التوترات في بلدة نبل ذات الأغلبية الشيعية عقب تقارير عن حادثة اختطاف قالت السلطات لاحقًا إنها ملفقة. مرة أخرى، توضح هذه الحوادث مدى السرعة التي يمكن أن تكتسب بها النزاعات والشائعات المحلية بعداً طائفياً، مما يؤكد ضرورة الاستجابة الفورية ومعالجة مظالم الطوائف ومنع التحريض وإعادة بناء الثقة.

وفي هذا السياق، أُثني على المبادرة التي اتخذتها الحكومة لوضع خطة عمل وطنية لمكافحة خطاب الكراهية الذي لا يزال يشكل مصدر قلق خطير في جميع أوساط المجتمع السوري. ويجب التصدي لهذا الخطاب والحيلولة دون تفاقمه ليتحول إلى تحريض على التمييز أو العداء أو العنف، مع احترام حرية التعبير، وفقًا للقانون الدولي. وقد نظم مكتبي وخبراء الأمم المتحدة أمس حلقة عمل، عُقدت تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية والمغتربين، بهدف الشروع في هذه العملية. وستواصل الأمم المتحدة التعاون مع السلطات في هذا الصدد، بما في ذلك من خلال دعم إجراء مشاورات شاملة للجميع.

لا تزال سورية تواجه هجمات من قبل تنظيم داعش، مثل ذلك الذي وقع في 17 أيلول/سبتمبر في محافظة درعا وأسفر عن مقتل ثلاثة من أفراد قوى الأمن الداخلي. كما أفادت التقارير بوقوع أعمال تخريب لخطوط أنابيب الغاز في دير الزور في 28 أيلول/سبتمبر وفي حمص في 7 تشرين الأول/أكتوبر. وأرحب بالتعهدات الدولية التي أُعلن عنها هذا الشهر في روما بتقديم أكثر من 75 مليون دولار لدعم جهود مكافحة الإرهاب في سورية.

استمرت الأنشطة العسكرية الإسرائيلية في جنوب سورية بشكل يومي. وشمل ذلك توسيع نطاق الأعمال الهندسية والإنشائية وإقامة نقاط تفتيش وعمليات تفتيش واحتجاز وإطلاق النار. وأشاطر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان الشواغل التي أعرب عنها الأسبوع الماضي بشأن الأثر المستمر لهذه الأنشطة على المدنيين، بما في ذلك مقتل رجل في 5 تشرين الأول/أكتوبر بالقرب من موقع عسكري تابع لجيش الدفاع الإسرائيلي. كما وقعت حوادث أخرى أطلق فيها الجيش الإسرائيلي النار على مدنيين أو احتجزهم، حيث تفيد التقارير بأن ما مجموعه 49 شخصًا لا يزالون رهن الاحتجاز لدى السلطات الإسرائيلية. وفي 23 أيلول/سبتمبر، عبر 14 فردًا من إحدى مجموعات المستوطنين خط وقف إطلاق النار قبل أن تعيدهم القوات الإسرائيلية.

وأكرر دعوة الأمين العام إلى وضع حد لانتهاكات اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 وإلى الاحترام الكامل لسيادة سورية وسلامة أراضيها. إن الدبلوماسية هي السبيل الوحيد للتوصل إلى اتفاق بشأن ترتيبات أمنية تتوافق مع القانون الدولي.

وفي السويداء، انخفض عدد حوادث العنف على طول خطوط التماس هذا الشهر وتحسنت حركة المرور على الطريق السريع بين دمشق والسويداء. ومع ذلك، لا يزال المأزق السياسي مستمراً. فلا تزال التوترات قائمة بين الفصائل الدرزية حول مستقبل السويداء وعلاقتها بدمشق. وخلال مظاهرة جرت في 7 تشرين الأول/أكتوبر، رفع بعض المشاركين أعلامًا إسرائيلية، ولكن ينبغي ألا يُنظر إلى ذلك بوصفه تعبيراً عن آراء الطائفة الدرزية ككل.

وإلى جانب تلك الانقسامات السياسية، لا تزال هناك مشاكل خطيرة تتعلق بالشأن الإنساني وبحقوق الإنسان لم تُحل بعد في السويداء. ويشمل ذلك المستقبل التعليمي لأكثر من 000 14 طالب في السويداء ووضع المحتجزين والمفقودين والعقبات التي تحول دون عودة العائلات الدرزية والبدوية النازحة، وهي أمور تزيد جميعها من حدة انعدام الثقة بين الطوائف.

إن المساءلة مهمة بنفس القدر لإعادة بناء الثقة. وقد بدأت الإجراءات القضائية المتعلقة بالانتهاكات التي ارتُكبت خلال أعمال العنف التي وقعت في تموز/يوليه من العام الماضي وصدرت أحكام في عدد من القضايا التي شملت جميع الأطراف. وأرحب بتلك الخطوات. ومع ذلك، لا يزال الاهتمام المستمر بضمانات المحاكمة العادلة، بما في ذلك الحق في الدفاع، أمراً مهماً لتعزيز الثقة في العملية القضائية.

وفي نهاية المطاف، وعلى الرغم من التدخل الأجنبي، فإن التوصل إلى حل دائم في السويداء يتطلب حواراً بين الأطراف السورية لمعالجة الشواغل المحلية في إطار سيادة سورية وسلامة أراضيها. ومكتبي على أتم الاستعداد لدعم الجهود الرامية إلى إحياء خارطة الطريق المتفق عليها في أيلول/سبتمبر 2025 واستعادة سلطة الدولة مع معالجة المظالم المشروعة للمجتمعات المحلية.

وفي الشمال الشرقي، يستمر تنفيذ اتفاق 29 كانون الثاني/يناير، بما في ذلك الإدماج التدريجي لأفراد قوات سوريا الديمقراطية السابقين في مؤسسات الدولة وتحويل دفع الرواتب إلى دمشق. ولا تزال هناك تحديات تتعلق بعدد الأفراد الذين تم دمجهم وعدم حسم وضع وحدات حماية المرأة. ولا يزال موضوع التعليم باللغة الكردية والاعتراف بالشهادات المدرسية قيد المناقشة، في حين لا تزال المنازعات المتعلقة بالإسكان والأراضي والممتلكات قائمة، مما يعوق عمليات العودة.

وقد أثارت المظاهرات التي اندلعت في الحسكة والتي دعا المشاركون فيها الحكومة إلى فرض سيادتها ردود فعل متباينة من الطوائف العربية والكردية، مما يؤكد أهمية تعزيز الاندماج من خلال الحوار بدلاً من المواجهة.

إن الإصلاح المؤسسي والتنمية جزء مهم آخر من عملية الانتقال في سورية. وفي 16 أيلول/سبتمبر، أقر مجلس الشعب قانوناً يقضي بإلغاء محكمة مكافحة الإرهاب التي أنشئت في عهد الأسد وإبطال أحكامها وإنشاء آليات لإعادة الممتلكات. وكانت جلسات الاستماع الوزارية بشأن التعليم والطاقة من الأمثلة المبكرة على الدور الرقابي الناشئ للمجلس.

كما تتواصل الأعمال المتعلقة بمشروع قانون العدالة الانتقالية. وسيكون من الأهمية بمكان أن يضمن التشريع المساءلة النزيهة وأن يعالج موضوع المسؤولية الفردية بغض النظر عن هوية الضحايا أو الجناة، مع مراعاة الأصول القانونية. ونتطلع إلى تقديم مشروع القانون إلى مجلس الشعب لمناقشته وإقراره. وتقف الأمم المتحدة على أهبة الاستعداد لتقديم المشورة بشأن مشروع القانون هذا وغيره من مشاريع القوانين، مع الاحترام التام لقيادة السوريين وامتلاكهم لزمام الأمور. كما أشجع على تعزيز التعاون بين المؤسسات السورية والآليات الدولية الداعمة للعدالة الانتقالية.

وبالنظر إلى المستقبل، يواصل مكتبي إجراء محادثات مع السلطات بشأن خططها المتعلقة بالعمليات الانتخابية المقبلة والدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة. ولعل المجلس يذكر أيضا أن الإعلان الدستوري ينص على صياغة واعتماد دستور دائم خلال الفترة الانتقالية. ونواصل التأكيد على أهمية البدء المبكر في هذه العملية، مع ضمان أن تكون شفافة وشاملة للجميع وقائمة على المشاركة، ونحن على استعداد لدعمها. وسيكون لذلك أهمية خاصة في تأكيد المساواة في الحقوق للمرأة ولمختلف الطوائف في سورية.

في 5 تشرين الأول/أكتوبر، نشرت السلطات مشروع قانون ينظم عمل المنظمات غير الحكومية ويُقال إنه استند إلى إسهامات قدمها نحو 000 1 من ممثلي المجتمع المدني، وهو أمر مُرحب به. وأشجع السلطات على مواصلة تعزيز المشاورات الهادفة إلى أقصى حد ممكن وضمان أن يحمي التشريع النهائي الحيز المدني، مما يمكّن المنظمات من العمل بحرية.

ويواصل ممثلو المجتمع المدني المطالبة بزيادة تمثيل المرأة في المؤسسات العامة، بما في ذلك تحديد هدف لتمثيلها بنسبة 30 في المائة. وكان تخرج 150 شرطية مؤخراً خطوة إيجابية نحو زيادة المشاركة النسائية في قطاع الأمن. ونشجع على بذل جهود أوسع نطاقاً لضمان تمثيل النساء تمثيلاً حقيقياً في عملية صنع القرار ومشاركتهن مشاركة كاملة في الحياة العامة.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على استعداد مكتبي لتعزيز تعاوننا مع الحكومة السورية من خلال العمل من داخل سورية والسعي إلى ربط الجهود السورية والدولية بشكل فعال لضمان نجاح عملية انتقالية تقودها سورية وتمتلك زمامها.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد كوردوني على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد يحيى.

السيد يحيى (*تكلم بالإنكليزية*): أشكر نائب المبعوث الخاص كوردوني على جهوده المتواصلة من أجل الشعب السوري.

تمر سورية بمنعطف حرج. ومنذ كانون الثاني/يناير 2025، شهدنا مؤشرات مهمة على إحراز تقدم. ويتزايد عدد السوريين العائدين إلى ديارهم. والتعافي حقيقة واقعة. وفي جميع أنحاء البلد، بدأ الناس يؤمنون بأنهم قادرون على إعادة بناء حياتهم التي دمرتها سنوات من النزاع. ومنذ كانون الأول/ديسمبر 2024، عاد أكثر من 1,82 مليون لاجئ سوري و2,04 مليون نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية. وتُظهر هذه الأرقام عزم السوريين على صياغة مستقبلهم بأيديهم.

ومع ذلك، فإن هذه العودة لا تعني أن الاحتياجات الإنسانية قد انتهت. وبالنسبة للكثير من العائلات، فإنها تمثل بداية معاناة جديدة. فلا تزال المنازل متضررة أو مدمرة. وفرص العمل نادرة. وتحتاج المدارس والمستشفيات وشبكات المياه وشبكات الكهرباء إلى إصلاح. ولا يزال العديد من العائدين يعتمدون على المساعدات الإنسانية في سعيهم لإعادة بناء حياتهم.

ولا تزال المخاطر في مجال الحماية مرتفعة في أوساط النازحين داخليًّا والعائدين والمجتمعات المضيفة. ويشمل ذلك العنف الجنساني والمنازعات بشأن حقوق السكن والأرض والملكية والافتقار إلى الوثائق المدنية. ولا يزال هناك أكثر من 5,5 مليون نازح داخل سورية، وفقًا لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين. ولا يزال أكثر من 000 770 شخص يعيشون في المخيمات. ومن بين هؤلاء، يشكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع العدد. ويواجه ما يقرب من 000 30 من الأشخاص ذوي الإعاقة عوائق جسيمة في الحصول على الخدمات الأساسية ودعم التنقل والحلول الدائمة.

وبينما نسعى إلى دعم عمليات العودة والانتقال إلى مرحلة التعافي، يجب ألا نغفل عن الأسر والأفراد الذين ما زالوا معرضين للخطر وبحاجة إلى الدعم. ويهدد فصل الشتاء بتفاقم الأوضاع بالنسبة للنازحين داخليًّا والعديد من العائدين. ومواقع النازحين بشكل خاص عرضة للظروف الجوية القاسية. فالخيام وعدم كفاية وسائل التدفئة يعرضان الأطفال على وجه الخصوص لمخاطر صحية مع بداية فصل الشتاء. وتعمل الأمم المتحدة وشركاؤنا في المجال الإنساني لوضع اللمسات الأخيرة على خطة شتوية لحماية الفئات الأكثر ضعفاً. ومن دون توفير التمويل في الوقت المناسب، سيواجه النازحون شتاءً قاسياً آخر دون الحصول على الدعم الضروري لإنقاذ الأرواح.

وتشكل الألغام والذخائر المتفجرة عائقاً مباشراً أمام عودة النازحين وتعافيهم. ومنذ انعقاد آخر جلسة للمجلس بشأن سورية (انظر S/PV.10225)، لقي ما لا يقل عن 14 شخصًا حتفهم وأصيب 41 آخرون في حوادث متعلقة بالذخائر المتفجرة. وحتى كانون الأول/ديسمبر 2024، تم الإبلاغ عن سقوط 500 2 ضحية، من بينهم أكثر من 900 قتيل. وكانت ثلث الوفيات الناجمة عن الذخائر المتفجرة لأطفال. ورغم أن الغالبية العظمى من الحوادث تقع في المناطق التي تشهد معدلات عودة عالية وفي الأراضي الزراعية أو المراعي، فإن الحقيقة واضحة: الأسر العائدة إلى ديارها معرضة لخطر الموت والإصابة. ولا يستطيع المزارعون العمل في أراضيهم بأمان. ولا يمكن للأطفال الذهاب إلى المدرسة بأمان. ولا يمكن للمجتمعات المحلية أن تعيد البناء. ومبادرة «بلا ألغام» ليست مجرد إجراء يتعلق بالسلامة؛ إنها شرط أساسي لبناء مستقبل سورية.

إن المساعدات الطارئة وحدها لا تكفي. ويجب علينا أيضا الاستثمار في حلول مستدامة. وكما تم التأكيد عليه خلال حدث بشأن سورية استضافته البعثة الدائمة لسورية أثناء الأسبوع الرفيع المستوى مؤخراً، فإن مبادرة «بلا مخيمات» لا تعني مجرد إغلاق المخيمات؛ إنها تعني التخلص من الحاجة إلى المخيمات من خلال تهيئة الظروف التي تسمح للناس بالعودة بشكل حقيقي ومستدام. وتحتاج الأسر إلى منازل آمنة. وتحتاج إلى مدارس ومستشفيات ووظائف وسبل عيش وخدمات لإزالة الألغام وتوفير الحماية. ومن المهم للغاية أن يعمل الشركاء في مجال التنمية الإنسانية وفي المجال المالي جنبًا إلى جنب مع الحكومة لتلبية هذه الاحتياجات الأساسية وجعل الانتقال من حالة الحاجة الإنسانية أمراً ممكنًا. ويجب ألا يقتصر الهدف على مساعدة العائلات في العودة، بل يجب أن يتمثل في مساعدتها بشكل ملموس على البقاء وإعادة بناء حياتها.

ولم يتم تمويل خطة الاستجابة للاحتياجات الإنسانية لعام 2026 إلا بنسبة 32 في المائة. وينبغي ألا نتفاجأ بكيفية تأثير ذلك الأمر على العمل الإنساني والدعم المقدم في هذا المجال. وعلى الرغم من النقص الحاد في التمويل، تواصل المنظمات الإنسانية تقديم المساعدات في جميع أنحاء سورية. ومنذ بداية العام، تلقى ما معدله 2,4 مليون شخص شهريًّا مساعدات طارئة، شملت المواد الغذائية والأدوية والمياه النظيفة وخدمات الحماية والتغذية والملاجئ للطوارئ. والمنظمات السورية في صميم هذه الجهود. وهي تمثل ما يقرب من 60 في المائة من شركائنا في الميدان. إن الفرصة المتاحة في سورية حقيقية ولكن من دون الاستثمار، فإنها قد تصبح فرصة ضائعة.

ومطالبي واضحة ومباشرة.

أولاً، استمرارية التمويل الإنساني ودعم الفئات الأكثر ضعفاً. فلا يزال الملايين يعتمدون على المساعدات المنقذة للحياة والشتاء يقترب بسرعة.

ثانياً، الاستثمار في الشعب السوري وفي الحلول الدائمة، بما في ذلك مبادرتا الحكومة «بلا مخيمات» و «بلا ألغام». والاستثمار في الخدمات الأساسية وفي الظروف اللازمة لتحقيق عوائد مستدامة. وأدعو إلى الاستثمار في اقتصاد قادر على توفير مستقبل أكثر استدامة لسورية.

أخيراً، أدعو إلى حماية سورية من تجدد حالة عدم الاستقرار والحفاظ على التقدم الذي تم إحرازه بالفعل. يستحق الشعب السوري فرصة ليس لمجرد البقاء، بل أيضًا لإعادة البناء والازدهار. ويجب ألا نفوت هذه الفرصة.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد يحيى على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد بطح.

السيد بطح (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

اسمي جورج بطح. وقد شاركت في تأسيس مبادرة تمكين الشباب السوري، وهي منظمة تعمل على تيسير الالتحاق بالجامعات، أنشأها طلاب ولاجئون سوريون في الولايات المتحدة عام 2016. لقد تأسست منظمتنا استنادا إلى اقتناع بسيط: التعليم ليس مجرد فرصة شخصية؛ إنه ركيزة أساسية لسورية تنعم بالسلام والازدهار وتعتمد على الذات. وبفضل دعم مئات الموجهين والمتطوعين، من السوريين وغير السوريين على السواء، ساعدنا أكثر من 400 طالب على الالتحاق بالتعليم العالي. وساهمنا معًا في توفير منح دراسية تزيد قيمتها على 90 مليون دولار في جامعات رائدة في 12 بلدا، بما في ذلك جامعة هارفارد ومعهد ماساتشوستس للتكنولوجيا وجامعة ستانفورد وجامعة كامبريدج وجامعة كولومبيا البريطانية وجامعة كورنيل، وغيرها الكثير. إن هؤلاء الطلاب ليسوا مجرد حائزين على منح دراسية. فهم مستقبلا سيكونون أطباء ومهندسين ومعلمين وباحثين ورجال أعمال وموظفين حكوميين. وهم جزء من الجيل الذي سيساهم في إعادة إعمار سورية.

على مدى أكثر من 14 عامًا، عانى الشعب السوري من الحرب والتهجير والدمار والخسائر الفادحة. لقد دمر نظام الأسد مجتمعاتنا المحلية وألحق أضراراً بالبنية التحتية التعليمية، وساهم في مقتل مئات الآلاف من الأشخاص وأجبر ملايين السوريين مثلي على اللجوء إلى مختلف أنحاء العالم. لكنه لم يدمر عزيمة الشعب السوري. ولم يقضِ على التزامنا بالتعليم. ولم يمح تاريخ سورية ولا حضارتها ولا رغبتها في المساهمة في العالم.

إنني فخور بمخاطبة المجلس اليوم من دمشق وبأنني أتكلم بحرية للمرة الأولى في حياتي بعد 14 عامًا طويلة قضيتها بعيدًا عن أسرتي ومسقط رأسي وأهلي. ما أشهده هنا أمر استثنائي. أعتقد أن سورية هي المكان الأكثر بعثا على الأمل وإثارة للاهتمام على وجه الأرض في الوقت الحالي. هناك طاقة قوية

تنتشر في جميع أنحاء البلد. ويبحث الناس عن الفرص وعن النمو وعن التنمية الاقتصادية، والأهم من ذلك كله عن فرصة لإعادة بناء بلدنا. كما أننا نعمل على إحياء معنى الانتماء إلى سورية — تلك الهوية المشتركة التي ترتكز على الكرامة والمسؤولية والإبداع والأمل.

وتمثل هذه اللحظة فرصة تاريخية، لكن التحديات لا تزال هائلة. فبعد أكثر من 14 عامًا من الحرب، لا يزال هناك قرابة 2,7 مليون طفل سوري غير ملتحقين بالمدارس، كما أن حوالي 000 8 مدرسة معطلة. وتعاني مدارس عديدة أخرى من الاكتظاظ أو تفتقر إلى خدمات المياه والصرف الصحي الأساسية أو تُستخدم كملاجئ للعائلات النازحة. وبالتالي، فإن ملايين الأطفال ينشؤون دون أن تتوفر لهم فرص مستمرة للحصول على تعلم آمن وعالي الجودة. إن كل عام يقضيه الطفل خارج المدرسة يزيد من مخاطر تعرضه لعمل الأطفال والزواج المبكر والاستغلال والتجنيد والاستبعاد الدائم من التعليم وسوق العمل. فالأطفال الذين فقدوا بالفعل سنوات من التعلم يحتاجون إلى ما هو أكثر من مجرد مبنى مدرسي. إنهم بحاجة إلى تعليم مكثف ودعم نفسي ومعلمين مدربين ووسائل نقل آمنة ومواد تعليمية ومسار واقعي للعودة إلى النظام التعليمي.

كما تأثرت الجامعات بشدة. فقد تعرض حرم الجامعات ومساكن الطلاب لأضرار أو لهجمات أو تم تغيير الغرض من استخدامها. وأدى انعدام الأمن ونقاط التفتيش إلى جعل التنقل أمراً محفوفاً بالمخاطر بالنسبة للطلاب والموظفين. ونزح عدد كبير من الأكاديميين والطلاب أو أُجبروا على مغادرة البلد، مما أدى إلى إضعاف مجالات التدريس والبحث والتدريب المهني. وأدى فقدان المكتبات والمعدات وعدم توفر التيار الكهربائي بصورة يُعتمد عليها إلى مزيد من التراجع في القدرات الأكاديمية. وأدت الصعوبات الاقتصادية ومشاكل التوثيق وتراجع دخل الأسر إلى زيادة صعوبة الالتحاق بالجامعات. ولم يتمكن العديد من الشباب السوريين من إكمال دراستهم الجامعية، في حين فقدت سورية جزءًا كبيراً من القوة العاملة الماهرة اللازمة لعملية إعادة الإعمار. ومن ثم، فإن حماية الجامعات وإعادة بنائها ليستا مجرد أولوية تعليمية؛ وهما أيضا أمر ضروري لإعادة تأهيل المؤسسات السورية في مجالات الصحة والهندسة والقانون والعلوم والاقتصاد والخدمات العامة.

إن التحديات هائلة ولكن لم يسبق أن كانت هناك لحظة أكثر أهمية من الآن للاستثمار في النظام التعليمي السوري. إن الشعب السوري مستعد. والشباب مستعدون. والمجتمعات المحلية مستعدة. وتتعاون المؤسسات الحكومية بشكل متزايد مع منظمات المجتمع المدني والشركاء الدوليين من أجل تلبية الاحتياجات العاجلة والتخطيط لعملية التعافي. وما تحتاجه سورية الآن هو شراكة من خلال الاستثمار المنسق والشفاف والشامل للجميع والذي يركز على بناء القدرات على المدى الطويل، لا على مجرد الإغاثة في حالات الطوارئ. وأحث الدول الأعضاء والمؤسسات المالية الدولية والجامعات والمنظمات الخيرية والقطاع الخاص على دعم خمس أولويات.

أولاً، الاستثمار في إصلاح وإعادة فتح المدارس والجامعات، بما في ذلك المختبرات والمكتبات والسكن الطلابي وشبكات المياه والكهرباء والبنية التحتية الرقمية.

ثانياً، دعم المعلمين والأساتذة والإداريين والباحثين من خلال التدريب، والمكافآت العادلة، والدعم النفسي والاجتماعي، وتوفير الفرص لإعادة التواصل مع المجتمع الأكاديمي العالمي.

ثالثاً، توسيع نطاق المنح الدراسية وبرامج الزمالة والتعلم عن بُعد وبرامج إكمال الشهادات الجامعية للطلاب السوريين داخل سورية وخارجها.

رابعاً، يجب الاعتراف بالمهارات والمؤهلات التي اكتسبها السوريون الذين تابعوا دراستهم أثناء النزوح، وفتح آفاق جديدة للاجئين وأفراد الجالية في الشتات الراغبين في العودة والمساهمة.

خامساً، ضمان أن يكون التعافي التعليمي شاملا للجميع، بحيث يشمل الفتيات والأطفال ذوي الإعاقة والمجتمعات النازحة والمناطق الريفية والطلاب الذين فاتتهم عدة سنوات دراسية. إن التعليم هو أحد الاستثمارات القليلة التي تعزز جميع القطاعات الأخرى في آن واحد. فهو يحسّن النتائج الصحية، ويخلق فرص عمل، ويدعم المؤسسات الخاضعة للمساءلة، ويعزز التماسك الاجتماعي، ويمنح الشباب دافعاً لبناء مستقبلهم في وطنهم.

ويمكن أن تصبح سورية مثالا قويا على كيفية إعادة بناء المجتمع بعد الحرب، ليس بنسيان جراحه، بل بتحويلها إلى التزام بالفرص والكرامة والسلام. لقد رأيت ما يمكن للطلاب السوريين تحقيقه وما هم قادرون عليه عندما تُتاح لهم الفرص، ويحظون بالإرشاد، ويُمنحون الثقة. وهذه الإمكانيات موجودة في جميع أنحاء البلد.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا ينتظر حتى تكتمل إعادة إعمار سورية قبل أن يستثمر في شعبها. إن الاستثمار في التعليم هو البداية لإعادة البناء. وأحث الأعضاء على الاستثمار في سورية، ودعم نموها، والوقوف إلى جانب جهودها الرامية إلى إعادة إعمار بنيتها التحتية التعليمية وبناء قدراتها البشرية. لقد حافظ الشعب السوري على رغبته في التعلم والإبداع وإعادة البناء. ومن خلال شراكة مثمرة، يمكننا المساهمة في بناء سورية أقوى، بل ومنطقة أكثر سلاما وازدهارا.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد بطح على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن للسيد معلم.

السيد معلم (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن اليوم.

اسمي هاجر معلم، وأنا المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، ‘‘منظمة الخطة الدولية Plan International Inc’’، وهي منظمة إنسانية وإنمائية تعمل في 80 دولة، من بينها سورية. وأود اليوم أن ألفت انتباه المجلس إلى مسألة التعليم في سورية وما يواجهه الأطفال من مخاطر في هذه اللحظة الحاسمة لمستقبل البلد.

تقف سورية في لحظة انتقالية حاسمة. مع بدء عودة العائلات وسعي المجتمعات المحلية إلى إعادة البناء بعد سنوات من النزاع، يجب الاعتراف بالتعليم باعتباره بنية تحتية أساسية لعملية التعافي. والخيارات

التي تُتخذ الآن ستحدد ما إذا كان جيل من الأطفال السوريين سيتمكن من إعادة بناء حياته، أم أن فقدان سنوات من التعليم سيستمر في تعميق التفاوت والضعف وانعدام الاستقرار.

خلال زيارتي الأخيرة إلى سورية، التقيت بأولياء أمور يبذلون قصارى جهدهم لمواصلة تعليم أطفالهم، حتى لو تطلّب ذلك إرسالهم إلى مدارس دمرتها الحرب وتفتقر إلى الموارد والمرافق الكافية. ومع ذلك، فإن ما لفت انتباهي لم يكن الدمار، بل عزيمة الشعب السوري. رأيت أطفالاً جالسين على الأرض تحت أشعة الشمس الحارقة، يغنون الأغاني المدرسية بروح من الأمل والصمود. وقد شهدتُ نفس العزيمة لدى أطفال اللاجئين السوريين في مخيم الأزرق بالأردن، الذين يحلمون بالعودة إلى ديارهم، لكنهم يخشون أن يتعطل تعليمهم أو أن يفقدوه تماما. كما التقيت بمسؤولين سوريين يعملون على وضع استراتيجية وطنية للشباب تقر بحقيقة بسيطة لكنها حيوية، وهي أن التعليم يجب أن يتجاوز حدود التعلم داخل الفصول الدراسية ليزود الشباب بالمهارات والقدرة على المبادرة والفرص التي يحتاجونها للمساهمة في مستقبل بلدهم.

وتؤكد هذه التجارب رسالة واضحة واحدة، وهي أن التعليم يجب أن يكون في صميم خطة إعادة إعمار سورية وعودة النازحين وبناء السلام. ويكتسب هذا الأمر طابعا عاجلا بشكل خاص، حيث تعود أعداد كبيرة من النازحين السوريين واللاجئين إلى مجتمعات محلية تعاني فيها خدمات التعليم بالفعل من ضغوط هائلة. وتزداد احتمالية عودة العائلات وبقائها بشكل كبير عندما يتاح للأطفال الحصول على التعليم. بالنسبة للكثيرين، فإن وجود مدرسة تعمل بشكل جيد، ومعلمين مؤهلين، ومسارات معترف بها للعودة إلى التعليم النظامي هي عوامل حاسمة في تحديد ما إذا كانت العودة مستدامة أم لا. كما إن التعليم هو أحد أكثر الاستثمارات فعالية في مجال السلام والاستقرار. وتكون المجتمعات أكثر قدرة على الصمود عندما يكون الأطفال منشغلين بالتعلم بدلا من التعرض لعمالة الأطفال أو الاستغلال أو التجنيد أو الزواج المبكر.

ويعزز التعليم التماسك الاجتماعي، ويقوي القدرة على الصمود، ويرسي الأسس للانتعاش والتنمية على المدى الطويل. ولهذا السبب، ينبغي للمجلس أن يفي بالتزاماته بموجب القرار 2601 (2021)، الذي يؤكد من جديد الحق في التعليم ومساهمته في تحقيق السلام والأمن المستدامين، وذلك من خلال وضع الوصول الآمن والعادل إلى التعليم في صميم جهوده المتعلقة بسورية. يجب أن نضع الأطفال الأكثر ضعفا في صميم الاستجابة، ولا سيما الفتيات، والأطفال النازحين والعائدين، والأطفال ذوي الإعاقة، وأولئك الذين فقدوا سنوات من التعلم بسبب النزاع.

واليوم، لا يزال هناك حوالي 2,7 مليون طفل خارج نطاق التعليم، في حين أن ما يقرب من 000 8 مدرسة لا تعمل أو تحتاج إلى إصلاح عاجل. ولا يزال الملايين من الأطفال محرومين من التعليم بسبب مخاوف تتعلق بسلامتهم، وعوائق إدارية، وعدم القدرة على تحمل تكاليف التعليم. وغالبا ما يواجه الأطفال العائدون عقبات إضافية تتعلق بالوثائق، والاعتراف بالتعلم السابق، واختلاف المناهج الدراسية، وقضائهم فترات طويلة خارج نطاق التعليم النظامي. يجب أن تكون أولويتنا الجماعية هي إزالة هذه العوائق وضمان تمكّن كل طفل من التعلم بأمان وكرامة. كما يتعين علينا الاستثمار في بيئات تعليمية آمنة وداعمة وشاملة للجميع. إن المدارس ليست مجرد أماكن للتعلم. إنها أماكن توفر الحماية والشفاء والأمل. وخلال زيارتي

إلى ريف دمشق، رأيتُ بنفسي كيف يمكن للمدارس أن توفر الدعم النفسي والاجتماعي، والمهارات الحياتية، والشعور بالحياة الطبيعية للأطفال الذين يتعافون من سنوات من النزاع.

يجب إيلاء الاهتمام لمنع العنف والتمييز والإقصاء، مع ضمان تمكّن الأطفال، ولا سيما الفتيات، من مواصلة تعليمهم دون انقطاع. ويجب أن تمتد السلامة إلى خارج بوابة المدرسة. فلا يزال تلوث الأراضي بالذخائر المتفجرة يهدد حياة الأطفال ويحد من إمكانية وصولهم الآمن إلى المدارس والخدمات الأساسية في العديد من المجتمعات المحلية.

إن إعادة بناء النظام التعليمي في سورية سيتطلب ما هو أكثر بكثير من مجرد إصلاح الفصول الدراسية المتضررة. إنه سيتطلب الاستثمار في المعلمين والمؤسسات التعليمية وجودة التعلم، وبرامج التعلم المعجلة وبرامج التعويض عن الفجوات التعليمية، بالإضافة إلى مسارات تعليمية مرنة ومعتمدة للأطفال الذين تعطل تعليمهم. وبدون هذه الاستثمارات، فإن جيلا بأكمله معرض لخطر التخلف عن الركب، حتى لو أعيد بناء المباني المدرسية. ومن الأهمية بمكان أن يحتاج قطاع التعليم في سورية إلى تمويل مستدام قابل للتنبؤ به.

وعلى الرغم من الأدلة الدامغة على أن التعليم يقلل من مخاطر الحماية، ويعزز التماسك الاجتماعي، ويدعم التعافي، ويسهم في الاستقرار، لا يزال قطاع التعليم يعاني من نقص حاد في التمويل. ففي الوقت الحالي، لم يتم تمويل سوى 16,5 في المائة من الاحتياجات المخصصة للتعليم ضمن خطة الاستجابة الإنسانية البالغة 337 مليون دولار. ومع ذلك، وفي سياق تعافي سورية، فإن مبلغ 337 مليون دولار هو استثمار متواضع مع عوائد مؤكدة من شأنها إحداث تغيير جذري. يجب على المجتمع الدولي أن ينظر إلى التعليم باعتباره استثمارا استراتيجيا في السلام.

وينبغي للمجلس أيضا أن يشجع على تقديم دعم مستمر للبرامج المتكاملة التي تربط بين التعليم وحماية الطفل، والصحة النفسية، والدعم النفسي والاجتماعي، وسبل كسب الرزق، وتعافي المجتمعات المحلية. كما ينبغي أن يشجع على الاستثمار في القدرات التعليمية على الصعيدين الوطني والمحلي، بحيث يؤدي التعافي إلى تعزيز النظام ككل.

وفي نهاية المطاف، سيُقاس نجاح تعافي سورية بالفرص المتاحة لأطفالها وشبابها. وسيتوقف السلام المستدام على مدى قدرتهم على الحصول على تعليم جيد، واكتساب المهارات اللازمة للمستقبل، والقيام بدور فعال في إعادة إعمار مجتمعاتهم.

ورسالتي إلى المجلس هي دعوة إلى العمل: فالتعليم ضرورة لا غنى عنها لبناء السلام والحماية وتحقيق الاستقرار. وفي ظل عملية إعادة إعمار سورية، يجب أن يرتبط التعليم بتنمية المهارات، وقيادة الشباب، والرفاه النفسي والاجتماعي، والرياضة، والمسارات المؤدية إلى العمل اللائق. ويجب أن يظل التعليم في متناول الأطفال أينما كانوا في مسيرتهم، سواء كانوا نازحين، أو عائدين إلى ديارهم، أو يعملون على إعادة بناء حياتهم في مجتمعات تأثرت بسنوات من النزاع. والاستثمار في الأطفال والشباب اليوم هو أحد

أكثر الإجراءات فعالية التي يمكن للمجتمع الدولي اتخاذها لضمان الاستقرار والإنعاش والسلام في سورية على المدى الطويل.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر السيد معلم على إحاطته.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة بروس (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر مقدمي الإحاطات اليوم. ترحب الولايات المتحدة بالتقدم المستمر الذي تواصل السلطات السورية إحرازه في المجالات السياسية والإنسانية والأمنية ذات الأولوية.

وقد رحبنا بالرئيس الشرع والوفد السوري عند عودتهم إلى نيويورك لحضور الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة الشهر الماضي، حيث انضمت سورية إلى شركاء إقليميين آخرين في اجتماع للدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وبلدان أخرى، تضمن مناقشة للجهود المشتركة الرامية إلى التصدي للنفوذ الخبيث لإيران في جميع أنحاء المنطقة. لا تزال العدالة والمساءلة بشأن الأمريكيين المفقودين من الأولويات القصوى للولايات المتحدة؛ وقد استضافت الولايات المتحدة وسورية معا فعالية سلطت الضوء على أصوات أسر المفقودين، وحاجتهم المستمرة إلى الحصول على إجابات وإغلاق هذا الملف، والحاجة الماسة إلى المساءلة.

كما كان من دواعي سرورنا المشاركة في إعادة 36 قطعة أثرية سورية مسروقة إلى الشعب السوري. ونشجع الدول الأعضاء على التعاون مع سورية لمنع الاتجار بالآثار ووقفه، ليس فقط لحماية تراث سورية، بل أيضا لحرمان الإرهابيين والمجرمين من مصدر للتمويل.

وتفخر الولايات المتحدة بأنها شاركت، إلى جانب إيطاليا، في رئاسة اجتماع مخصص عُقد في وقت سابق من هذا الشهر للتحالف العالمي للقضاء على تنظيم داعش، شاركت فيه حكومة سورية. وقد أتاح هذا الاجتماع فرصة للاحتفال بانتهاء عملية العزم الصلب في العراق، ولتوجيه الشكر إلى سورية على التقدم المحرز في إضعاف تنظيم داعش. وقد حققت عملية العزم الصلب هدفها العسكري الرئيسي: لم يعد تنظيم داعش يسيطر على أي أراضٍ في العراق أو سوريا، وتم تدمير صفوفه في كلا البلدين.

ونرحب بوجود شريك للتحالف في دمشق يدرك خطورة تنظيم داعش، وهو عازم على التعاون مع التحالف للحد من هذا التهديد. يعتمد الأمن الدائم في سورية على تعزيز مؤسسات الدولة السيادية والشاملة للجميع، القادرة على تمثيل جميع المجتمعات المحلية وحمايتها، حتى يتسنى لها المشاركة على قدم المساواة في مستقبل بلدها.

في الأسبوع الماضي، استقبلنا وزير المالية السوري ومحافظ البنك المركزي في نيويورك لإجراء محادثات مع ممثلي القطاع المالي في الولايات المتحدة حول الخطوات الحاسمة التي اتخذتها سورية لإعادة دمج نظامها المالي في الاقتصاد العالمي. وفي السويداء، نؤكد مجددا دعمنا لخريطة الطريق الثلاثية التي أعلنت عنها الولايات المتحدة وسورية والأردن. ونحث جميع الأطراف على ضبط النفس ومواصلة تنفيذ خارطة الطريق نحو المساءلة والأمن والمصالحة والعودة الآمنة للسوريين النازحين. ونواصل تشجيع إسرائيل

وسورية على التحلي بضبط النفس والسعي إلى تخفيف حدة التوتر. وتواصل الولايات المتحدة تعاونها مع البلدين لدعم الحوار والحلول السلمية.

السيدة إيفستيغنيفا (الاتحاد الروسي) (*تكلمت بالروسية*): نشكر كلاوديو كوردوني، نائب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ومحمد يحيى، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، على إحاطتيهما الشاملتين بشأن الوضع في الجمهورية العربية السورية.

وقد استمعنا بعناية إلى ممثلي المجتمع المدني. وفي الوقت نفسه، يجب أن نؤكد على ضرورة أن يقدم هؤلاء المتحدثون معلومات إلى مجلس الأمن بشأن مسائل السلام والأمن الدوليين، في حين ينبغي مناقشة المواضيع الأخرى بالتفصيل في المحافل المتخصصة التابعة للأمم المتحدة.

ونُثني على الجهود التي بذلتها السلطات السورية للتغلب على التحديات العديدة التي تواجهها فترة الانتقال. وعلى مدى العامين الماضيين تقريبا، حققت الحكومة السورية بعض النجاحات. ومع ذلك، لا يزال الوضع العام في البلد صعبا. والمهام الرئيسية — مثل القضاء على الإرهاب، وتعزيز مؤسسات الدولة، وإعادة بناء الاقتصاد الذي دمرته سنوات من الأزمات — لا تزال ملحة. ويزداد هذا الوضع تعقيدا بسبب التدخل الخارجي العدواني من جانب إسرائيل. ونود أن نوضح هذه النقاط بمزيد من التفصيل.

إننا نعتبر أنه من الأهمية بمكان أن تراعي عملية بناء الدولة التي أطلقتها القيادة السورية مصالح جميع المجموعات العرقية والدينية داخل المجتمع السوري. ونؤيد الالتزام المعلن من جانب السلطات بحماية حقوق جميع المواطنين، دون استثناء — سواء كانوا سكان محافظة السويداء الجنوبية أو سكان المنطقة الواقعة شرق نهر الفرات. ونراقب عن كثب عملية إعادة الإدماج في الشمال الشرقي، بما في ذلك المشاورات السورية الداخلية التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر بشأن جوانب محددة تتعلق بإنفاذ القانون وعمليات النظام القضائي، فضلا عن مسائل التعليم. ونأمل أن يؤدي التنفيذ بحسن نية للاتفاق المبرم بين دمشق وقوات سوريا الديمقراطية السابقة إلى استقرار طويل الأمد شرق الفرات، وإلى منع وقوع اشتباكات بين السكان العرب والأكراد، وهو ما لاحظناه بقلق في محافظة الحسكة منذ أواخر أيلول/سبتمبر.

تستحق حملة دمشق لمكافحة الإرهاب دعما لا لبس فيه. ويجب أن نسلط الضوء على العملية التي نُفذت مؤخرا للقبض على أحد كبار قادة تنظيم داعش في منطقة دمشق، والذي كان متورطا، من بين أمور أخرى، في الهجوم الإرهابي الدموي الذي وقع في حمص العام الماضي. إن الكشف عن خلايا إرهابية جديدة والإحصاءات العامة المروعة المتعلقة بهجماتها تؤكد أن مقاتلي داعش لا يزالون يتمتعون بقدرات قتالية كبيرة في سورية. ونتطلع إلى أن تتخذ السلطات السورية مزيدا من الخطوات الحاسمة للقضاء على الشبكات الإرهابية السرية، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب.

ومنذ الجلسة السابقة للمجلس بشأن سورية (انظر S/PV.10215)، لم يسجل خبراء الأمم المتحدة أي تدهور في الحالة الإنسانية في البلد. ومع ذلك، فإن عدم وجود أخبار سيئة لا يشير بالضرورة إلى وجود زخم إيجابي. فلا تزال سورية بحاجة إلى المساعدة من أجل استعادة القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية. ولا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به حتى يعود الناس إلى حياة يسودها السلام حقا. ونحن

على ثقة من أن خبرات وكالات الأمم المتحدة والهيئات المتخصصة ذات الصلة والمشاريع التي نفذتها ستثبت فعاليتها في هذا الصدد.

إننا نراقب، بتفاؤل حذر، عودة السوريين إلى مواطنهم الأصلية. تتطلب هذه العملية إعادة إعمار البنية التحتية والمساكن، وهي مهمة صعبة بالنسبة لبلد عانى لفترة طويلة تحت نير العقوبات غير القانونية، بل وتم منعه حتى من استيراد آلات البناء الأساسية. وندرك أن هذه الحالة لا يمكن معالجتها بين عشية وضحاها. وفي هذا الصدد، يجب أن تظل الأولوية هي الانتقال المستقر والقابل للتنبؤ به من المساعدات الإنسانية إلى المساعدة الإنمائية — وهو التحول الذي طالما دعونا إليه. ونتوقع أن تُنفَّذ مبادرة «سورية بلا مخيمات»، التي أُشير إليها في جلسة اليوم، انطلاقا من هذه الروح بالذات.

ونشارككم مخاوفكم بشأن استمرار تلوث الأراضي بالألغام الأرضية، لا سيما في سياق ضمان الأمن الغذائي. يستعد المزارعون في جميع أنحاء العالم حالياً لموسم الحصاد الجديد. ومع ذلك، فإن استعادة الزراعة، وإحياء القرى، وعودة المزارعين إلى حياتهم الطبيعية هي أمور مستحيلة ما دامت آثار الحرب لا تزال باقية على الأرض. وفي ظل الجفاف الذي عانى منه البلد طوال الصيف، من غير المقبول أن تظل بعض الحقول غير متاحة للمزارعين. ولكي تستعيد سورية دورها السابق باعتبارها سلة غذاء الشرق الأوسط، يظل تحديد موقع الذخائر غير المنفجرة والألغام الأرضية وتدميرها أولوية رئيسية.

ويتطلب تحسين الحالة الإنسانية تمويلاً كافياً ويمكن التنبؤ به. وندعو إلى تخصيص الأموال استناداً إلى الاحتياجات ذات الأولوية للشعب السوري، وإلى تنسيق العمليات بشكل وثيق مع الحكومة السورية. وهذه هي الطريقة الوحيدة لضمان التنسيق الفعال بين الجهود الدولية والوطنية الرامية إلى إعادة إعمار البلد.

من الواضح أن مجموعة التحديات الواسعة النطاق في المجالات الإنسانية والعسكرية والسياسية تتطلب اهتماما كاملا من جانب الحكومة، ودعما دوليا، وغياب أي عوامل إثارة للتوتر من الخارج. يبدو أن هذه حقيقة بديهية، ومع ذلك تختار بعض البلدان تجاهلها عن عمد. ونشير هنا إلى سياسة المواجهة التي تنتهجها إسرائيل، التي أصبحت أنشطتها غير القانونية على الأراضي السورية أكثر منهجية واستمرارية. وهي تلجأ إلى جميع أنواع الإجراءات القسرية، بما في ذلك الاحتلال التدريجي للمناطق الجنوبية من البلد، والغارات المتكررة التي تتوغل عميقا داخل الأراضي السورية وتؤدي إلى مقتل السكان المحليين، والاعتقالات التعسفية للمدنيين.

ونحث القدس الغربية على الكف عن تقويض سيادة الجمهورية العربية السورية وسلامة أراضيها، والانسحاب الفوري من الأراضي المحتلة، بما في ذلك مرتفعات الجولان، والتوقف عن الإدلاء بتصريحات استفزازية تهدد بتوسيع نطاق الاحتلال. وتقع على عاتق القدس الغربية التزامات محددة بموجب كل من اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 بين القوات الإسرائيلية والسورية والقرارات ذات الصلة، وهي التزامات يجب احترامها. ونذكّر بأن الموقف المشترك لأعضاء المجلس بشأن هذه المسألة قد أُعيد تأكيده عقب المشاورات التي جرت في 8 تشرين الأول/أكتوبر. ونتوقع أن يستمع الجانب الإسرائيلي إلى الصوت الموحد للهيئة

المسؤولة عن صون السلام والأمن الدوليين، وكذلك إلى الدعوات التي أُطلقت في هذه القاعة من أجل التعايش السلمي مع جيرانه.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائب المبعوث الخاص كوردوني، والأمين العام المساعد يحيى، والسيد بطح، والسيد معلم على ما قدموه من إحاطات. وأرحب بممثلي سورية وتركيا وليبيا في المجلس.

وبعد مرور تسعة أشهر على عام 2026، لا تزال الحالة الأمنية داخل سورية هشة، وهو ما تذكرنا به الأحداث التي وقعت في 30 أيلول/سبتمبر، عندما لقي سبعة أشخاص مصرعهم في هجوم استهدف حافلة في حمص. لا تزال الجماعات الإرهابية تشكل تهديدا خطيرا، ولا يزال العنف الطائفي مستمراً. ونثني على سورية لجهودها في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الجهود التي بذلتها السلطات السورية لإحباط هجمات كان تنظيم داعش يخطط لشنها على دور العبادة في الأسبوع الماضي.

كما نشعر بمزيد من التفاؤل إزاء اندماج قوات سوريا الديمقراطية السابقة في الجيش السوري. وفي هذا الصدد، نواصل الدعوة إلى إجراء إصلاح شامل لقطاع الأمن، ونتطلع إلى تلقي آخر المستجدات بشأن الكيفية التي ستسير بها عملية الإصلاح هذه.

إن إقامة عملية سياسية شاملة للجميع تضم جميع مكونات المجتمع السوري أمر أساسي لتحقيق سلام دائم. وتدعم الدانمرك جهود سورية الرامية إلى تحقيق انتقال سياسي وعملية شاملة للعدالة الانتقالية تتماشى مع المعايير الدولية. وينبغي تنفيذ ذلك وفق خريطة طريق واضحة وشفافة، إلى جانب ضوابط وموازين مؤسسية سليمة.

ولا تزال المشاركة الكاملة للنساء والأقليات والشباب والمجتمع المدني أمرا أساسيا. وبالتوازي مع هذا التحول السياسي، هناك حاجة ملحة إلى الإنعاش وإعادة الإعمار. وبعد أكثر من عقد من الحرب، ندرك الحجم الهائل لهذه الاحتياجات، ونؤيد دعوة الرئيس الشرع التي وجهها في كلمته أمام الجمعية العامة إلى شركاء سورية لدعم البلد في هذا المسعى.

ونشكر جميع مقدمي الإحاطات إلينا اليوم على تأكيدهم أن التعليم عنصر أساسي لمستقبل سورية واستقرارها وأمنها في المستقبل. لقد فقد جيل كامل من الأطفال السوريين سنوات من التعليم، ولن تنجح عملية التعافي ما لم يتم تعويض ذلك. ولذلك، نحث على وضع التعليم في صميم عملية التعافي الوطني في سورية، مع توفير الحماية المستمرة للأطفال، والوصول الآمن والمتكافئ إلى المدارس في جميع أنحاء البلد، وتوفير التمويل والدعم اللازمين لإعادة بناء النظام التعليمي على جميع المستويات.

ومن جانبنا، تعمل الدانمرك والاتحاد الأوروبي بالفعل على تكثيف جهودهما. فقبل أسبوعين فقط، زارت الممثلة السامية للاتحاد الأوروبي سورية وأعربت عن دعم أوروبا لجهود إعادة الإعمار باعتبارها أساسا للعودة الطوعية والكريمة. كما شددت على أن نجاح عملية الانتقال يعتمد على المصالحة الوطنية والمساءلة.

وبالإضافة إلى المساعدة الشاملة التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، تدعم الدانمرك أيضا عملية إعادة إعمار سورية على الصعيد الثنائي. وفي عام 2026 وحده، تتوقع الدانمرك تخصيص ما يقارب 76

مليون دولار من خلال مجموعة من أنشطة الإنعاش المبكر، وتحقيق الاستقرار، والأنشطة الإنسانية والمتعلقة بالهجرة.

ولا يزال وجود الألغام ومخلفات الحرب غير المنفجرة عقبة رئيسية أمام عملية التعافي، كما سمعنا للتو من الأمين العام المساعد يحيى. وتفخر الدانمرك بدعمها لمبادرات متنوعة، سواء من خلال الأمم المتحدة أو المنظمات غير الحكومية الدانمركية، التي تضطلع بأعمال إزالة الألغام لأغراض إنسانية، وتقدم المساعدة للسلطات السورية من خلال توفير القدرات والتدريب في مجال إزالة الألغام. كما ندعم مبادرة «لا مخيمات، لا خيام» التي أطلقتها السلطات السورية من خلال جهودنا الإنسانية ودعمنا لعمليات التعافي.

وفي الختام، لا تزال سورية تسير على مسار مشجع على الرغم من التحديات الداخلية العديدة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يبذل كل ما في وسعه لإنجاح هذه المرحلة الانتقالية. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات خارجية كبيرة تستمر في تهديد عملية الانتقال الهشة في البلد. إن استمرار الوجود الإسرائيلي في جنوب سورية يشكل خطرا وشيكا على استقرار سورية، وكذلك على استقرار المنطقة. وندعو إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي السورية والامتثال التام لالتزاماتها بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974. وتؤكد الدانمرك مجددا دعمها الكامل لسيادة سورية واستقلالها وسلامة أراضيها.

ونؤكد مجددا دعمنا لإيجاد حل دبلوماسي لمعالجة مسألة الأمن في جنوب سورية، ونأمل في استئناف المحادثات بين سورية وإسرائيل في هذا الصدد في أقرب وقت ممكن.

السيد جادون (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): نشكر نائب المبعوث الخاص كوردوني والأمين العام المساعد يحيى على إحاطتيهما. كما نحيط علما بالملاحظات التي أبداها السيد بطح والسيد معلم. ونرحب بمشاركة سورية وتركيا وليبيا في جلسة اليوم.

اليوم، وفي خضم تحديات التعافي وإعادة الإعمار، هناك شعور متجدد بالأمل في سورية. إن هذا البلد، الذي شهد سنوات من النزاع، يستعيد بثبات المكانة التي يستحقها في المنطقة وفي المجتمع الدولي ككل. إن تجديد مشاركتها الدبلوماسية، وإعادة إرساء المؤسسات الوطنية، والانتعاش التدريجي للنشاط الاقتصادي، كلها علامات مشجعة للغاية على بدء فصل جديد في تاريخ سورية. وتشارك باكستان في هذا التفاؤل. وتستمر علاقاتنا الحميمة والأخوية مع سورية في التوطيد. وقد اجتمعت قيادات بلدينا مؤخرا على هامش أسبوع المستوى الرفيع للجمعية العامة، حيث أعادتا التأكيد على التزامنا المشترك بمواصلة تعزيز العلاقات الثنائية.

أود أن أؤكد على أربع نقاط رئيسية.

أولا، ترحب باكستان بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية من أجل المصالحة الوطنية، والحكم الشامل للجميع، والمضي قدما في عملية الانتقال السياسي. إن وحدة سورية وتنوعها يعززان بعضهما البعض. وفي هذا السياق، نرحب بالتقدم المحرز في التعامل مع قوات الدفاع السورية، ونأمل أن يتم معالجة التحديات المعلقة، بما في ذلك الوضع في السويداء، من خلال الحوار والتسوية والتفاعل السلمي، مع الاحترام الكامل لوحدة سورية وسيادتها وسلامة أراضيها.

ثانيا، يستحق إعادة إعمار سورية وإنعاش اقتصادها دعما دوليا مستمرا. إن رفع العقوبات من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، إلى جانب توسيع نطاق الاستثمارات والشراكات الاقتصادية مع البلدان الصديقة والشقيقة، ولا سيما بلدان المنطقة والشركاء الأوروبيين، سيوفر دفعة مهمة لعملية التعافي والتنمية في سورية. وفي الوقت نفسه، تظل المساعدة الإنسانية المستمرة أمرا ضروريا لتلبية احتياجات الشعب السوري.

ثالثا، إن التهديد المستمر الذي يشكله تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، بما في ذلك المقاتلون الإرهابيون الأجانب، يتطلب يقظة مستمرة. ونؤيد جهود سورية الرامية إلى مكافحة الإرهاب، وترسيخ الأمن، وتعزيز المؤسسات الوطنية.

رابعا، من المؤسف للغاية أنه في الوقت الذي تسعى فيه سورية إلى تحقيق المصالحة الوطنية والانتعاش الاقتصادي، لا تزال العمليات العسكرية الإسرائيلية تهدد بتقويض هذه الجهود. فهذه الأعمال ليست انتهاكا صارخا للقانون الدولي وللسيادة السورية فحسب. بل تؤدي أيضا إلى نتائج عكسية للغاية بالنسبة لآفاق السلام والاستقرار في المنطقة. وفي الوقت الذي تعمل فيه سورية على ترسيخ السلام وإعادة الإعمار، فلا تؤدي هذه الانتهاكات إلا إلى مزيد من عدم الاستقرار. ويجب أن تتوقف. ونكرر دعوتنا إلى انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي السورية المحتلة والالتزام التام باتفاق فض الاشتباك لعام 1974. ويظل الجولان السوري المحتل أرضا سورية بموجب القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، بما في ذلك القراران 338 (1973) و497 (1981).

ونقدر التعاون البناء والمتزن الذي أبدته القيادة السورية بالتعامل بحكمة مع التحديات التي تواجهها البلد في ظل الحالة الإقليمية المعقدة. وستظل باكستان صديقا وشريكا وفيا لسورية. وستستمر علاقاتنا الأخوية، التي ترتكز على الروابط الثقافية المشتركة والاحترام المتبادل، في التعمق والازدهار. وسيواصل أبناء الشعب الباكستاني تضامنهم وصداقتهم مع إخوانهم وأخواتهم السوريين.

السيد بونافون (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): أود أولا أن أشكر نائب المبعوث الخاص، السيد كلاوديو كوردوني، والأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، السيد محمد يحيى، والسيد بطح، والسيد معلم على إحاطاتهم.

منذ جلستنا الأخيرة (انظر S/PV.10225)، شكّل الأسبوع الرفيع المستوى مرحلة جديدة في عودة سورية إلى المجتمع الدولي. وأثبت الرئيس السوري مرة أخرى، في كلمته أمام الجمعية العامة، أن العزلة الدبلوماسية لبلده قد انتهت، وأن بلده عازم على أن يكون عضوا فاعلا وملتزما في المجتمع الدولي.

وأكدت التسوية الأخيرة للمسألة النووية السورية، التي أمكن التوصل إليها بفضل التعاون المكثف بين السلطات السورية والوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن هذا الالتزام السياسي يتجسد في إجراءات ملموسة بشأن أهم المسائل.

لقد أحرزت سورية، خلال العام الماضي، تقدما ملحوظا نرحب به. فعلى الصعيد الداخلي، يجري إرساء أسس دولة سورية جديدة، من خلال تشكيل مجلس الشعب وبدء العمل في مجال العدالة الانتقالية.

وعلى الصعيد الدولي، أقامت سورية علاقات استراتيجية مع العديد من الدول وسعت إلى تحسين علاقاتها مع جيرانها. وتواصل التحلي بضبط النفس في مواجهة التصعيد الإقليمي، وتؤكد مكانتها كقطب للاستقرار داخل المنطقة. وتشكل هذه التطورات خطوات أساسية نحو انتقال شامل ووقائي وآمن، ومن واجب مجلس الأمن دعمه.

ومن المسائل الرئيسية في هذا الصدد عدد من الأولويات السياسية والاقتصادية والدبلوماسية. وفي المقام الأول، فيما يتعلق بالسلام الأهلي، نشيد بالسلطات السورية لجهودها في مكافحة الإرهاب، بما في ذلك الجهود التي تبذلها في إطار التحالف العالمي لمكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، وإن كان التهديد لا يزال حقيقيا جدا. وتدين فرنسا الهجوم الذي وقع في 30 أيلول/سبتمبر على حافلة تقل مدنيين في محافظة حمص، والذي أودى بحياة عدة ضحايا علويين. إن هذا الهجوم هو بمثابة تذكير بضرورة مواصلة ترسيخ دولة موحدة وتعددية تحترم جميع المجموعات التي تكونها. كما أن الحالة في السويداء لا تزال غير محتملة، بعد مرور أكثر من عام على إبرام خريطة طريق لإنهاء الأزمة، لا سيما بالنسبة للطائفة الدرزية.

وفيما يتعلق إشراك المرأة بصورة كاملة وعلى قدم المساواة في الحياة الوطنية، تعرب فرنسا عن قلقها إزاء القرار القاضي باستبعاد الطالبات من بعض دورات التعليم التقني. وندعو السلطات إلى ضمان حصول النساء والفتيات على فرص للتعليم والعمل على قدم المساواة والمشاركة في الحياة العامة.

وأنتقل إلى إمكانية تمتع جميع سكان سورية المتنوعة والمتعددة الأوجه بحرياتهم الأساسية. وفي هذا الصدد، يجب احترام الحقوق الثقافية واللغوية للأكراد.

وأخيرا، فيما يتعلق بمسألة إعادة الإعمار، فرغم عودة مليونين من اللاجئين والنازحين داخليا إلى ديارهم، لا تزال الجهود الإنسانية، خاصة في مجال إزالة الألغام، شرطا أساسيا للانتعاش وإعادة الإعمار. وينبغي أن يؤدي رفع الجزاءات إلى عودة الاستثمارات. وسيتيح احتمال انعقاد مؤتمر دولي بشأن إعادة إعمار سورية، وفقا لرغبة السلطات السورية، تنسيق جهود المجتمع الدولي. وبصفة عامة، نعرب من جديد عن دعمنا للأمم المتحدة، التي تواصل جهودها لدعم سورية، على الصعيدين السياسي والإنساني.

ومن الضروري أن يتحمل مجلس الأمن مسؤوليته بالكامل عن ضمان الاحترام التام لسيادة سورية. فالمحاولات الرامية إلى زعزعة استقرار سورية تقوض جهود السلطات السورية وتهدد استقرار المنطقة بأسرها. وندعو إسرائيل إلى وقف توغلاتها في الأراضي السورية والانسحاب من المواقع التي احتلتها منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، وفقا لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974. أفضل سيناريو لأمن الطرفين هو استقرار سورية واندماجها في محيطها الإقليمي.

وستظل فرنسا ملتزمة بالوقوف إلى جانب الشعب السوري لدعم هذه المسيرة نحو سورية ذات سيادة وتعددية وسلمية ومزدهرة.

السيد ألفارو دي ألبا (بنما) (*تكلم بالإسبانية*): نشكر السيد كلاوديو كوردوني، نائب المبعوث الخاص إلى سورية؛ والسيد محمد يحيى، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية؛ والسيد جورج بطح،

مؤسس مبادرة تمكين الشباب السوري؛ والسيد هاجر معلم، المدير الإقليمي للشرق الأوسط وشرق وجنوب أفريقيا، منظمة الخطة الدولية. وننوه أيضا بحضور ممثلي الجمهورية العربية السورية وتركيا وليبيا، الذين يشرفوننا بمشاركتهم.

أصدر المجلس، في 8 تشرين الأول/أكتوبر، بيانا أعاد فيه تأكيد التزامه الراسخ بسيادة سوريا واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها، وحث جميع الأطراف على احترام اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974 وتنفيذه بالكامل. وتؤيد بنما هذا الموقف تأييدا قويا، وتؤكد من جديدا على أهمية الامتثال التام للاتفاق واحترام ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

بعد سنوات من النزاع، تحتاج سورية إلى الحفاظ على الحيز السياسي وجميع الموارد المتاحة من أجل انتعاشها. وفي سياق إقليمي يتسم بتصعيد متزايد، نرى ضرورة إبعاد البلد عن جميع النزاعات الإقليمية. لا يمكن تقييم استقرار سورية استنادا إلى تراجع الأعمال العدائية فحسب، بل أيضا على استنادا إلى قدرة الدولة على تلبية احتياجات سكانها. وفي هذا الصدد، يشكل الانتعاش الاقتصادي عنصرا لا غنى عنه في ترسيخ استقرار البلد. ولا بد من إصلاح البنية التحتية، واستعادة الخدمات الأساسية، وإيجاد فرص اقتصادية لتحسين الظروف المعيشية للسكان وإرساء الأسس لانتعاش مستدام. ومن الأولويات الرئيسية أيضا الاستجابة الإنسانية وتهيئة الظروف الملائمة للعودة الطوعية والآمنة والكريمة للاجئين والنازحين.

وعلاوة على ذلك، سيؤدي حلول فصل الشتاء إلى تفاقم احتياجات ملايين من الناس، خاصة من يعيشون في ظروف هشة فيما يتعلق بالمأوى والتدفئة والصرف الصحي. ومن الضروري تكثيف المساعدات خلال فصل الشتاء وضمان توفير موارد كافية لتلبية الاحتياجات الإنسانية، التي لا تزال تتجاوز بكثير التمويل المتاح. ويجب أيضا بناء الوحدة في سورية من خلال ضمانات ملموسة لجميع مواطنيها، بغض النظر عن أصلهم أو طائفتهم أو مكان إقامتهم. والتعليم جزء أساسي من هذا الجهد.

وفي محافظة السويداء، أثرت التوترات على إمكانية حضور الطلاب الامتحانات وعلى استمرارية التعليم. للتقارير الأخيرة، لم يتمكن سوى 150 طالبا من أصل حوالي 700 13 طالب يُتوقع أن يُكملوا امتحاناتهم في عام 2026، من إتمام هذه الامتحانات. ونشيد بالأمم المتحدة لجهودها الجديرة بالإشادة لمعالجة هذه الحالة، ونحث جميع الأطراف على تنفيذ خريطة طريق السويداء لعام 2025، وإعطاء الأولوية لرفاه الطلاب، وضمان استمرارية التعليم من خلال حلول شاملة للجميع. ومن المهم في الوقت نفسه أن تتدرج الجهود الرامية إلى تلبية الاحتياجات التعليمية في السويداء ضمن رؤية وطنية أوسع نطاقا. يجب أن يعود انتعاش النظام التعليمي في سورية بالفائدة على جميع الأطفال والشباب في جميع أنحاء البلد، بمن فيهم أولئك الذين لجأوا إلى الخارج بسبب النزاع، والذين ما زالوا يعيشون في المجتمعات المحلية المتضررة من النزوح وتدمير البنية التحتية.

وبالنسبة للشعب السوري، فإن إقامة دولة حديثة وشاملة تحكمها سيادة القانون تمثل طموحا تبلور عبر عقود من التضحيات. يتطلب تكريم هذا الإرث انتقالا يكفل العدالة للضحايا وترسي الأسس لدولة تحمي جميع المواطنين ولا يكون فيها أحد فوق القانون.

السيدة فوستر (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائب المبعوث الخاص كوردوني، والأمين العام المساعد يحيى، والسيد بطح، والسيد معلم على إحاطاتهم.

ترحب المملكة المتحدة بالتقدم الذي أحرزته سورية في الأشهر الأخيرة. وكانت مشاركة الرئيس الشرع خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة دليلا مهما على استمرار تفاعل سورية مع شركائها الدوليين في الوقت الذي يسعى فيه البلد نحو مستقبل أكثر سلاما واستقرارا وازدهارا.

وفي هذا الصدد، أود أن أتطرق إلى ثلاث نقاط.

أولا، إن الانتعاش الاقتصادي ضروري لمستقبل سورية. فلا يزال العديد من السوريين يواجهون صعوبات اقتصادية كبيرة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف المعيشة والضغوط على دخل الأسر المعيشية. ويجب أن يقترن التقدم السياسي بشكل متزايد مع تحسينات ملموسة في حياة الناس. ولذلك، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية لجذب الاستثمارات، وتعزيز الروابط الاقتصادية الإقليمية، ودعم إعادة الإعمار وسبل العيش. وينبغي أن يواصل المجتمع الدولي دعم التدابير الرامية إلى استعادة الفرص الاقتصادية، وتحسين الخدمات الأساسية، وتهيئة الظروف الملائمة للانتعاش المستدام، بما في ذلك عودة النازحين السوريين إلى ديارهم. ومن جانبنا، تلتزم المملكة المتحدة بدعم انتعاش سورية. وخصصنا 90 مليون دولار في هذه السنة المالية، بما في ذلك الدعم المقدم لقطاعات التعليم وريادة الأعمال والزراعة وسبل العيش. وسيساعد ذلك في إيجاد فرص عمل، وتلبية الاحتياجات الإنسانية المستمرة، وبناء الثقة في مستقبل سورية.

ثانيا، تؤكد التقارير الأخيرة عن التوترات وأعمال العنف الطائفية على أهمية ضمان بقاء التقدم السياسي في سورية شاملا للجميع. فالاستقرار الدائم يتوقف على ثقة جميع السوريين في أن حقوقهم وأمنهم ستُحفظ، وأن لهم مصلحة في مستقبل بلدهم. ولذلك، تواصل المملكة المتحدة التأكيد على أهمية الحوكمة الشاملة، والمشاركة المجدية لجميع الطوائف، وعمليات العدالة الانتقالية ذات المصداقية. والمساءلة والمساواة في الحماية عنصران أساسيين لبناء الثقة ومنع تجدد انعدام الاستقرار.

ثالثا، يظل احترام سيادة سورية وسلامة أراضيها أمرا أساسيا لتحقيق الاستقرار على المدى الطويل، وإحراز التقدم السياسي، والانتعاش الاقتصادي. وفي هذا الصدد، أعرب من جديد عن الموقف الثابت للمملكة المتحدة وهو أننا نعتبر مرتفعات الجولان أرضا سورية محتلة.

والتقدم الذي أحرز حتى الآن حقيقي، لكنه ليس مضمونا بعد. وتتمثل المهمة الآن في ترجمة التقدم السياسي إلى فرص اقتصادية، وحوكمة الشاملة، واستقرار دائم لجميع السوريين. وستواصل المملكة المتحدة دعم هذا الجهد.

السيد الرويعي (البحرين): أود أن أتقدم بالشكر إلى السيد كلاوديو كوردوني، نائب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية، والسيد محمد يحيى، الأمين العام المساعد للشؤون الإنسانية، ونائب منسق الإغاثة في حالات الطوارئ بمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، على ما قدماه من إحاطات مهمة. وقد أخذنا علماً بمداخلات المشاركين من المجتمع المدني، السيد جورج بطح والسيد هاجر

معلم. كما أرحب بمشاركة الممثلين الدائمين لكل من الجمهورية العربية السورية وليبيا والجمهورية التركية، في جلسة اليوم.

تجدد مملكة البحرين تأكيد موقفها الثابت الداعم لسيادة الجمهورية العربية السورية الشقيقة واستقلالها ووحدة وسلامة أراضيها، باعتبار ذلك ركيزة أساسية لتحقيق الأمن والاستقرار، وتهيئة الظروف الملائمة لتعافي البلد واستعادة دوره على المستويين الإقليمي والدولي.

وفي هذا الإطار، تؤكد مملكة البحرين على موقفها الثابت إزاء الاعتداءات والتوغلات الإسرائيلية داخل الأراضي السورية، باعتبارها انتهاكًا للسيادة السورية ووحدة وسلامة أراضيها، ومخالفة لقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك الأعمال الأخيرة في ما يسمى خط سوفا 53. وتشدد المملكة على أهمية تجنب أي خطوات من شأنها زيادة التوتر أو فرض واقع جديد على الأر ض، وتؤكد ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي السورية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل، وضرورة الالتزام باتفاق فض الاشتباك لعام 1974 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القرار 497 (1981)، مع التأكيد على أهمية مواصلة الجهود الدبلوماسية لخفض التصعيد وتعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة.

كما تثمن مملكة البحرين الدور الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وتشدد على ضرورة ضمان سلامة أفرادها وحرية حركتهم وتمكينها من تنفيذ ولايتها كاملة.

وعلى الصعيد السياسي والتنموي، تؤكد مملكة البحرين أهمية مواصلة دعم جهود الحكومة السورية في ترسيخ الاستقرار وتعزيز المصالحة الوطنية، وإرساء سيادة القانون، والسلم الأهلي والتعايش، وضمان مشاركة جميع مكونات الشعب السوري في بناء مستقبل بلدهم.

كما تدعم المملكة الجهود الوطنية لتحقيق العدالة الانتقالية ومعالجة ملف المفقودين، بما يسهم في تعزيز الثقة والمصالحة. كما تؤكد دعمها لجهود رفع العقوبات عن سورية، بما يمكن الشعب السوري الشقيق من إعادة البناء والإعمار. وتشدد المملكة على ضرورة ترجمة الدعم السياسي والتنموي المقدم لسورية إلى خطوات عملية وملموسة تسهم في تعزيز قدرات مؤسسات الدولة، ودفع عجلة التعافي الاقتصادي وإعادة الإعمار، وتحسين الظروف المعيشية للشعب السوري الشقيق، بما يدعم استقرار البلد ويحقق تطلعات شعبه نحو مستقبل أكثر أمنا وازدهارا.

وفيما يتعلق بالجانب الإنساني، ترحب مملكة البحرين باستمرار عودة اللاجئين والنازحين السوريين إلى مناطقهم، وتؤكد أن استدامة هذه العودة تستدعي توفير الخدمات الأساسية، وإعادة تأهيل البنية التحتية، وتحسين الظروف المعيشية. وتدعو المملكة المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى مواصلة دعم الاحتياجات الإنسانية، وضمان وصول المساعدات إلى مستحقيها دون عوائق، إلى جانب تعزيز جهود التعافي المبكر وإعادة الإعمار، بما يهيئ الظروف لعودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة.

وختاما، تجدد مملكة البحرين تضامنها الكامل مع الجمهورية العربية السورية الشقيقة، ودعمها لأمنها واستقرارها وتحقيق تطلعات شعبها.

السيد سون لاي (الصين) (*تكلم بالصينية*): أشكر نائب المبعوث الخاص كوردوني والأمين العام المساعد بالنيابة راتواتي على إحاطتيهما. كما استمعت باهتمام إلى كلمات ممثلي المجتمع المدني، وأرحب بالممثلين الدائمين لكل من سورية وتركيا وليبيا في جلسة اليوم.

ظلت الحالة في سورية مستقرة بصفة عامة، منذ فترة، بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومة السورية الانتقالية وجميع الأطراف، واستمر زخم الانتعاش الاقتصادي في التزايد، وتحسنت الحالة الإنسانية إلى حد ما. وفي الوقت نفسه، لا تزال سورية تواجه العديد من التحديات الجسيمة في تنميتها الوطنية وإعادة إعمارها.

ونتطلع إلى أن تتخذ الحكومة السورية الانتقالية مزيدا من الإجراءات العملية للاستجابة بفعالية لشواغل المجتمع الدولي، وأن تبذل جهودا إيجابية في اتجاه يتوافق مع مصالح الشعب السوري.

وترى الصين أن أربع مسائل تستحق اهتماما خاصا، في ظل الظروف الراهنة.

والمسألة الأولى هي الانتقال السياسي. فقد حققت سورية تقدما في إجراء حوار سياسي وطني، وإرساء مؤسسات الدولة وتحسينها، والمضي قدما في انتقال سياسي شامل للجميع. وفي الوقت نفسه، تتسم التوترات الداخلية في سورية بالتعقيد وصعوبة الحل، ولا تزال الانقسامات بين الطوائف قائمة، كما لا تزال تقع اشتباكات مسلحة محلية من حين لآخر. وتدعم الصين الحكومة الانتقالية السورية في التمسك بمبدأ الشمول، وضمان إتاحة قنوات يمكن للشعب من خلالها التعبير عن تطلعاته، ومعالجة الشواغل المشروعة لدى جميع الأطراف بشكل سليم عن طريق الحوار الشامل، وضمان الحقوق المشروعة لجميع الطوائف على قدم المساواة، وتحقيق المصالحة الداخلية في أقرب وقت ممكن، والنهوض بإعادة إعمار البلد من خلال الحوكمة الرشيدة.

والمسألة الثانية هي التهديد الإرهابي. فلا تزال الحالة الأمنية في سورية هشة. وتسببت الهجمات الإرهابية المتكررة في سقوط أعداد كبيرة من الضحايا المدنيين، كما لحقت أضرار بمنشآت الطاقة على نحو متكرر، مما يستدعي مزيدا من اليقظة. ويشكل المقاتلون الإرهابيون الأجانب المتحصنون في سورية آفة إرهابية تهدد السلام والأمن في سورية وبلدان أخرى في المنطقة. وعلى المجتمع الدولي أن يظل متحدا، وأن يعزز التعاون، ويرفض المعايير المزدوجة، ويكافح الإرهاب بجميع أشكاله. وينبغي للحكومة الانتقالية السورية أن تتخذ موقفا حازما بشأن مكافحة الإرهاب وأن تترجم التزاماتها السياسية إلى إجراءات ملموسة وأن تكافح بحزم جميع التنظيمات الإرهابية الدولية المدرجة في قائمة مجلس الأمن، بما فيها الحركة الإسلامية لتركستان الشرقية.

والمسألة الثالثة هي الاقتصاد وسبل عيش الناس. بعد سنوات عديدة من الحرب، تواجه سورية مهمة شاقة للغاية تتمثل في إعادة الإعمار. وتعمل الحكومة السورية الانتقالية بجدية لجذب الاستثمار الأجنبي، وإصلاح البنية التحتية، وتعزيز استئناف الإنتاج الزراعي. والرؤية التي اقترحها الجانب السوري مؤخرا تحت شعار «بلا مخيمات»، والتي تدعم العودة المستدامة للاجئين المقيمين في الخارج والنازحين، تشكل مبادرة إيجابية. ومع اقتراب فصل الشتاء، تزداد الأزمة الإنسانية حدة في سورية. ونشجع الأمم المتحدة على

الاضطلاع بدورها التنسيقي وحشد جميع الأطراف لزيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى سورية وتقديمها على وجه السرعة، مع إعطاء الأولوية للأغذية واللوازم الطبية والخيام وغيرها من ومستلزمات الشتاء، حتى يتمكن الشعب السوري من قضاء شتاء دافئ.

أما المسألة الرابعة فهي السيادة والأمن. إن أمن البيئة المحيطة واستقرارها شرط أساسي مهم لإعادة إعمار سورية. فمرتفعات الجولان أرض سورية محتلة، كما اعترف بذلك المجتمع الدولي. ويجب احترام سيادة سورية ووحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. وينبغي لإسرائيل إنهاء وجودها غير القانوني على الأراضي السورية ووقف أنشطتها العسكرية غير القانونية هناك. ويجب تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة واتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

وتعرب الصين عن استعدادها لمواصلة العمل مع المجتمع الدولي والمساهمة في تحقيق الأمن والتنمية في سورية في وقت مبكر، وإعادة السلام والاستقرار بشكل كامل إلى المنطقة.

السيد محمد يوسف (الصومال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن، وهم جمهورية الكونغو الديمقراطية وليبريا وبلدي الصومال (مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة).

نشكر نائب المبعوث الخاص كوردوني والأمين العام المساعد يحيى على إحاطتيهما الشاملتين. واستمعنا باهتمام إلى شهادة السيد بطح والسيد معلم. ونرحب بمشاركة الممثلين الدائمين للجمهورية العربية السورية وليبيا وتركيا في جلسة اليوم.

وترحب مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة بالزخم الإيجابي في سورية. فعلى الرغم من التحديات المستمرة، تبدي الحكومة السورية عزما على إعادة بناء المؤسسات الوطنية وترسيخ الاستقرار وتعزيز الوحدة الوطنية والاستجابة لتطلعات الشعب السوري. وسيكون استمرار الدعم الدولي ضروريا لترسيخ هذا التقدم وضمان أن يؤدي الانتقال في سورية إلى إحلال السلام الدائم والاستقرار والازدهار لجميع السوريين.

وفي هذا السياق، تود المجموعة أن تسلط الضوء على النقاط التالية:

أولاً، نرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لترسيخ الانتقال السياسي وتعزيز المؤسسات الوطنية. ونحيط علما بتعاونها مع الأمم المتحدة فيما يتعلق بأعمال التحضير للانتخابات البرلمانية والرئاسية في ظل دستور جديد، بما في ذلك إمكانية تقديم مساعدة انتخابية من الأمم المتحدة. ونشجع على مواصلة التقدم نحو عملية سياسية شاملة للجميع، يقودها السوريون ويمتلكون زمامها، يشارك فيها النساء والشباب والمجتمع المدني وجميع الطوائف مشاركة مجدية. ويظل القرار 2254 (2015) الإطار المركزي لهذه العملية. ونشجع على الإسراع في إبرام ترتيبات تتيح وجودا مناسبا لمكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية في دمشق.

ثانياً، ترى مجموعة الأعضاء الأفارقة الثلاثة وجوب استمرار المساعدة الإنسانية دون انقطاع ما دامت الاحتياجات الإنسانية للشعب السوري قائمة. وفي الوقت نفسه، تحتاج سورية إلى انتقال منسق بعناية نحو الإنعاش المبكر وإعادة الإعمار والتنمية على المدى الطويل. وندعو إلى تعزيز الدعم المالي للعمليات الإنسانية وتوثيق التعاون بين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة والحكومة السورية.

وينبغي للمجتمع الدولي أن يستكشف خيارات عملية لمساعدة سورية على الارتباط من جديد بالنظم المالية الدولية، واستعادة البنية التحتية الأساسية، وإنعاش سبل العيش، وإعادة بناء اقتصادها. فالمساعدة الطارئة تنقذ الأرواح اليوم. أما جهود الإنعاش فتتيح للسوريين الوسائل اللازمة لإعادة البناء من أجل المستقبل.

ثالثاً، نرحب بتعاون سورية مع الهيئات الدولية المعنية بنزع السلاح والتحقق. ويشكل التحقق من تدمير 42 قنبلة كيميائية جوية خطوة مهمة نحو تسوية المسائل غير المحسومة المتصلة ببرنامج الأسلحة الكيميائية السابق. كما ننوه بتعاون سورية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية والسماح لها بالوصول إلى المواقع المعنية. ونشجع الحكومة على الحفاظ على هذا الزخم الإيجابي بمواصلة توخي الشفافية والتعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

رابعاً، نستنكر التوغلات العسكرية المستمرة في الأراضي السورية وانتهاكات سيادتها وسلامتها الإقليمية. فهذه الأعمال تهدد المدنيين وقد تؤدي إلى تصعيد إقليمي أوسع نطاقا. ونؤكد من جديد أن الجولان السوري المحتل يظل جزءا لا يتجزأ من الأراضي السورية بمقتضى القرار 497 (1981). وندعو إلى الانسحاب من الأراضي السورية والامتثال التام لالتزاماتها بموجب اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

خامساً وأخيراً، إن الحالة في السويداء تبرز أهمية الحوار والمصالحة والتماسك الوطني. ونؤيد خريطة طريق أيلول/سبتمبر 2025 الرامية إلى إنهاء الأزمة في السويداء وتحقيق الاستقرار في جنوب سورية، ونشجع الحكومة على معالجة الحالات المتعلقة بالمحتجزين والمفقودين، وبناء الثقة مع الطوائف الدرزية، وتعزيز المصالحة بين مجتمعات البدو والدروز. كما نشيد بالجهود التي تبذلها الحكومة السورية لمواجهة تنظيم داعش والجماعات الإرهابية الأخرى، مع التأكيد على أهمية إجراء إصلاح مسؤول لقطاع الأمن واحترام القانون الدولي في عمليات مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية التضامن مع الشعب السوري ضد هذا التهديد المشترك. ويتطلب القضاء على العنف المتطرف وتحقيق الاستقرار على المدى الطويل في سورية والمنطقة تعزيز التعاون العالمي ومواصلة الدعم.

وفي الختام، تتاح لسورية الآن فرصة كانت تبدو مستحيلة تقريبا قبل بضع سنوات فقط. وتؤكد المجموعة من جديد التزامها بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها. لقد عانى الشعب السوري معاناة شديدة وتعرض للنزوح ومصاعب على مدى سنوات عديدة. ونحث المجلس والمجتمع الدولي ككل على أن يظلا متحدين في دعم تطلعات الشعب السوري نحو بناء مستقبل يسوده السلام والاستقرار والوحدة والازدهار.

السيدة بافلوتا – ديسلانديس (لاتفيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكر نائب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية كلاوديو كوردوني والأمين العام المساعد محمد يحيى على إحاطتيهما الزاخرتين بالمعلومات. كما أشكر السيد جورج بطح والسيد هاجر معلم على عرض رؤاهما.

أبرز الرئيس أحمد الشرع في الكلمة التي ألقاها أمام الجمعية العامة خلال الأسبوع الرفيع المستوى (انظر A/81/PV.7) أن سورية تحولت من أزمة إلى فرصة. ونقرّ بهذا الإنجاز الذي يكتسي أهمية كبيرة

لسورية في المقام الأول ونرحب به، ولكنه يمثل أيضا نقطة تحول مهمة للمنطقة بأسرها وخارجها. ومن المهم أن تضع الحكومة السورية تطلعات شعبها في صميم مساعيها في الوقت الذي تواصل فيه المضي قدماً في عملية الانتقال السياسي للبلد وإعادة اندماجه في المجتمع الدولي وانتعاشه الاقتصادي.

وفي هذا الصدد، يكتسي عمل مجلس الشعب أهمية بالغة. وينبغي المضي قدمًا في صياغة الدستور الجديد وتعزيز سيادة القانون والمؤسسات الخاضعة للمساءلة، فضلاً عن اعتماد الإصلاحات اللازمة للنمو الاقتصادي والاستثمار وإعادة الإعمار. إن إشراك المجتمع المدني السوري والمشاركة المجدية للمرأة في صنع القرار السياسي والتمثيل الشامل لجميع الطوائف العرقية والدينية أمور أساسية لضمان أن تصبح سورية أكثر استقرارا وشمولا ووحدة.

وأحرزت سورية على مدى ما يقرب من عامين تقدما ملحوظا ويَظهر ذلك على أفضل وجه في تزايد أعداد السوريين العائدين إلى مجتمعاتهم المحلية في مختلف أنحاء البلد. ويشهد اقتصاد سورية انتعاشًا تدريجيًّا في ظل استعادتها لمكانتها على الساحة الدولية واستمرارها في الاستفادة من رفع الجزاءات. ولكن لم يشعر العديد من السوريين بعدُ بآثار التحسن الاقتصادي في حياتهم اليومية. ولذلك، تظل المساعدات الإنسانية والتمويل ضروريين لتلبية احتياجات 15,6 مليون شخص لا يزالون بحاجة إلى المساعدة. وسيكون تقييم الاحتياجات المتعدد القطاعات المقرر إجراؤه لعام 2027، والذي سيقوم به مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والحكومة السورية، مهما في ضمان إمكانية استمرار سياسة «سورية بلا مخيمات» على أساس فهم شامل لمواطن الضعف والاحتياجات المتبقية وضمان دعم عودة الأسر وإعادة إدماجها من خلال إتاحة الحصول على الخدمات الأساسية الكافية وتهيئة بيئة آمنة وتوفير السكن وسبل العيش. ويجب أن نواصل الجهود الرامية إلى إعادة ما يقارب مليوني طفل سوري إلى النظام التعليمي. وبالفعل، فإن زيادة الاستثمار في التعليم أمر ضروري لمعالجة أثر سنوات من الحرب على الأطفال والشباب ولتزويد الجيل القادم في سورية بالأساس اللازم لبناء مستقبل البلد.

ونرحب بما يشهده التعاون الذي يتطور بين سورية والأمم المتحدة من نشاط واتساع متناميين ونشجع سورية على الاستفادة من الإمكانات الكاملة لهذا التعاون من أجل تنفيذ أولوياتها المتعلقة بالعملية الانتقالية وإعادة الإعمار. ونتطلع أيضا إلى تعزيز الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وسورية. وأكدت مجددًا الزيارة التي قام بها مؤخراً الممثل السامي ونائبة الرئيس كايا كالاس إلى دمشق التزام الاتحاد الأوروبي بمواصلة الإسهام في تحقيق الانتعاش الاقتصادي المستدام في سورية وتعزيز المؤسسات وتشجيع المصالحة والعدالة الانتقالية.

ويشكل الأمن والسلام داخل سورية وعلى طول حدودها أمرين أساسيين لتعزيز الاستثمار والنشاط التجاري في البلد والمنطقة. ويذكرنا الهجوم الذي وقع مؤخراً في حمص بأن الحالة الأمنية الداخلية في سورية لا تزال هشة. وتشكل مكافحة الإرهاب ومنع عودة ظهور تنظيم داعش أمرين بالغي الأهمية لتحقيق الأمن الداخلي للبلد ويتطلبان مشاركة مستمرة من القوات المسلحة السورية. وتواصل الحكومة الانتقالية السورية السعي إلى التواصل العملي مع بلدان المنطقة وجيرانها في خضم الاضطرابات المستمرة في منطقة الشرق الأوسط ككل. ونرحب بما أبدته سورية من ضبط النفس واستعدادها للدخول في مفاوضات تهدف إلى تخفيف حدة التوترات والتوصل إلى ترتيب أمني مقبول للطرفين مع إسرائيل. وندعو إسرائيل إلى الانخراط

في حوار بناء والالتزام بالقرارات ذات الصلة واحترام الشروط الواردة في اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية لعام 1974.

إن الجهود التي يبذلها الشعب السوري من أجل بناء مستقبل مستقر وكريم ومزدهر بعد عقود من الدمار والمعاناة تستحق الدعم المستمر من المجتمع الدولي. وتظل لاتفيا ملتزمة بسيادة سورية واستقلالها ووحدتها وسلامة أراضيها وبدعم عملية انتقالية شاملة تقودها سورية وتملك زمامها بحيث تعالج الاحتياجات الأمنية والإنسانية للبلد وتنهض بتعافيها الاجتماعي والاقتصادي وتوفر مستقبلاً للأطفال والشباب السوريين.

السيدة ريوس سيرنا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): أود أن أشكر السيد كلاوديو كوردوني، نائب المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية؛ والسيد محمد يحيى، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية؛ والسيد بطح والسيد معلم على ما عرضوه أمامنا من معلومات. وأرحب أيضا بالوفود التي انضمت إلينا هنا اليوم في هذه القاعة.

تأخذ كولومبيا الكلمة اليوم لتعرب عن شكرها. لقد عُرضت المسألة السورية على المجلس باعتبارها مسألة تتعلق بإدارة نزاع مستمر، لكنها تتطلب اليوم نهجاً مختلفاً. وتستلزم أن ندعم عملية انتقالية أفضت إلى نتائج قابلة للتحقق. ويشكل الاعتراف بهذه الإنجازات الشرط الأساسي لمواصلة العمل المتبقي. وعلى الصعيد المؤسسي، أعلنت الحكومة الانتقالية عن عملية دستورية وإجراء الانتخابات. وهذه قرارات سيادية اتُخذت في ظل ظروف صعبة، وهي قرارات ما فتئ المجلس يدعو إليها منذ عام 2015، لكن لم يُستجَب إليها طوال عقد من الزمن. وتود كولومبيا أن تركز بوجه خاص على الجهود المبذولة في مجال مكافحة الإرهاب.

وتولت الحكومة الانتقالية مسؤولية تأمين شمال شرق البلد، بما في ذلك مخيم الهول، حتى في الوقت الذي لا يزال فيه تنظيم داعش يشكل تهديدًا لاستقرار المنطقة. ولا تقتصر فوائد هذه التدابير على البلد وحده، بل تمتد إلى المنطقة أيضا. وبالمثل، تقر كولومبيا بأن العملية الانتقالية اختارت الإدماج وسيلةً للوقاية وبدأت في ترجمة هذه الجهود إلى إطار مؤسسي. ويضم حاليا مجلس الشعب، الذي يتكون من 206 مقاعد، 22 امرأة وتضم المحكمة الدستورية العليا، التي تشمل سبعة قضاة، امرأتان، مما يشكل أساسًا لمواصلة تعزيز مشاركتهن. وترحب كولومبيا بهذا الجهد وتدعو إلى استكماله بزيادة تمثيل النساء وجميع الطوائف في الهيئات الانتقالية بحيث يظل الإدماج الوسيلة التي يمنع بها هذا الانتقال وقوع العنف.

وتؤدي الأحداث المتعلقة بالعودة إلى تحول الطلب من المساعدة إلى التعافي المستدام. وعاد ما يقرب من 000 39 شخص إلى أماكنهم الأصلية في الفترة ما بين تموز/يوليه وآب/أغسطس ورافقتهم أيضا احتياجاتهم من المساعدة إلى الأماكن التي انتقلوا إليها حيث يواجهون تعطل الخدمات وقلة فرص العمل. وتقر كولومبيا بعمل منظومة الأمم المتحدة لدعم هذا التنقل في الميدان من خلال إعادة تأهيل شبكات المياه والكهرباء والمستشفيات والمدارس وغيرها من البنى التحتية الأساسية. وتسهم هذه الاستجابة في استعادة القدرات القائمة. وتلقى ما معدله 2,5 مليون شخص المساعدة كل شهر في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير وتموز/يوليه.

وفيما يتعلق بالرعاية الصحية، تعمل المنظومة المكلفة باستقبال العائدين بنصف طاقتها التشغيلية. ولا يعمل حاليًا سوى نحو 57 في المئة من المستشفيات و30 في المئة فقط من مراكز الرعاية الأولية. ويتعذر الحفاظ على تلك الوتيرة في ظل خطة بقيمة 2,9 بليون دولار لم تحصل إلا على أقل من ثلث التمويل المطلوب. وتدعو كولومبيا إلى تقديم تمويل مستدام ومرن يتيح توجيه الموارد إلى أماكن انتقال النازحين ويدعم التعاون المستمر بين الحكومة السورية والأمم المتحدة وشركائها، استرشادًا بالأولويات الوطنية ووفقًا للمبادئ الإنسانية. وتؤكد كولومبيا مجدداً دعمها لعملية سياسية شاملة تقودها سورية وتيسرها الأمم المتحدة، فضلاً عن استعدادها لمرافقة سورية خلال هذه المرحلة. وتشترك جميع أوجه التقدم التي عُرضت اليوم، من حيث القدرات المؤسسية والأمن الإقليمي وتلبية احتياجات السكان، في عنصر أساسي واحد: وهو أنه لا يمكنها أن تستمر إلا بوجود دعم دولي مستمر.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة اليونان.

أتوجه بالشكر إلى نائب المبعوث الخاص كلاوديو كوردوني والأمين العام المساعد محمد يحيى على إحاطتيهما. كما أود أن أشكر السيد جورج بطح من مبادرة تمكين الشباب السوري والسيد هاجر معلم من منظمة الخطة الدولية على تسليط الضوء في إحاطتنا على التعليم وحماية الأطفال.

يجب أن يكون التعليم في صميم عملية تعافي سورية. وكما قال رئيس الوزراء اليوناني في خطابه السنوي أمام الجمعية العامة الشهر الماضي (انظر A/81/PV.10)، تؤدي سورية دورا محوريا في المنطقة حيث إن الاستقرار الدائم في الشرق الأوسط يتطلب أن تنعم سورية بالاستقرار والسلام وتكون شاملة للجميع بعيدا عن التدخل الأجنبي والتنافسات الإقليمية، وحيث يمكن، بل وينبغي، لكل مواطن أن يشعر بالأمان. واتخذت السلطات السورية الجديدة خطوات في هذا الاتجاه. ولكن يجب إحراز المزيد من التقدم الملموس، خاصة فيما يتعلق بحماية حقوق جميع الطوائف الدينية والعرقية وأمنهم. وتمثل أعمال العنف التي وقعت مؤخراً في السقيلبية وحمص تذكيراً مقلقًا بهشاشة التماسك الاجتماعي والشواغل الأمنية المستمرة التي تواجه الطوائف السورية.

وفي هذا السياق، وردتنا أيضًا تقارير عن تجدد أعمال العنف التي طالت طوائف منها الطائفة المسيحية الأرثوذكسية في أعقاب حوادث وقعت في وقت سابق من هذا العام. وتُبرز هذه التطورات نقطة دأبت اليونان على إثارتها في المجلس، وهي أن جميع السوريين يجب أن يشعروا بأنهم ممثلون تمثيلا حقيقيا ومشمولون بالحماية ومشاركون في العملية الانتقالية.

ولا يمكن تحقيق تعاف مستدام في سورية ما لم تكن كل طائفة، سواء كانت دينية أو عرقية، واثقة من أن أمنها وحقوقها وهويتها تحظى بالاحترام الكامل. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة عند النظر في أطفال سورية. وفقد ملايين الأطفال السوريين بعد سنوات من النزاع سنوات ثمينة من التعليم. وتضررت أو دُمّرت المدارس والبنى التحتية التعليمية. ونزح المدرسون والأسر. ولا تزال الذخائر غير المنفجرة تشكل تهديدًا للأطفال في طريقهم إلى المدرسة وداخل مجتمعاتهم. وبالتالي، يجب أن تظل حماية الأطفال في صدارة جهودنا.

ونرحب بالتزام السلطات السورية بالعمل مع الأمم المتحدة على خطة لإنهاء الانتهاكات الجسيمة بحق الأطفال ومنع ارتكابها، وندعو إلى اعتماد الخطة وتنفيذها على وجه السرعة. ويشكل التعليم استثمارا في التماسك الاجتماعي في سورية والقدرة على الصمود والاستقرار الطويل الأجل في سورية. ويواجه الجيل المحروم من التعليم خطر إدامة الجراح التي خلفها النزاع وانقساماته. ولا يمكن أن تتحمل سورية خسارة جيل كامل من الأطفال. ولذلك، فإن الاستثمار في التعليم هو استثمار في مستقبل سورية وشبابها. وسيُقاس تعافي سورية في نهاية المطاف بنوع المستقبل الذي توفره للأطفال السوريين من فتيان وفتيات. ويجب أن يحظوا بمدارس يلتحقون بها ومدرسين يوجهونهم ومجتمعات يشعرون فيها بالأمان وفرصة للنمو من دون أن يرثوا انقسامات الماضي.

ونكرر دعوة نائب المبعوث الخاص الموجهة إلى السلطات لاستعراض المبادئ التوجيهية الصادرة مؤخراً وضمان المساواة في الوصول إلى التعليم العالي بلا تمييز. وتظل اليونان، بصفتها مدافعة دائمة عن حماية الأطفال في حالات النزاع المسلح خلال فترة عضويتها في مجلس الأمن، ملتزمة بدعم الشعب السوري والعمل مع الأمم المتحدة لتنعم سورية بالسلام والازدهار وتكون شاملة للجميع، مع الاحترام الكامل لسيادتها ووحدتها وسلامة أراضيها وضمان الحقوق والحريات المكفولة لجميع مواطنيها على نحو كامل.

أستأنف مهامي بصفتي رئيسة المجلس.

وأعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد علبي (الجمهورية العربية السورية): يسرني بداية أن أشكركم، سيدتي الرئيسة، وفريقكم على إدارتكم لأعمال مجلس الأمن للشهر الجاري وعلى دعم بلدكم المستمر لسورية الجديدة ولتركيزكم اليوم على التعليم كونه هو أساس السلم والأمن والاستقرار في سورية. ولا يفوتني كذلك أن أشكر السادة مقدمي الإحاطات من الأمم المتحدة على ما تضمنته إحاطاتهم القيمة وعلى بدء خطابهم بالتركيز على الجانب الاقتصادي والجانب الإنساني، كونه أساس الاستقرار في هذه المرحلة. وأريد أن أخص بالشكر السيد جورج بطح والسيد هاجر معلم لتسليطهما الضوء على قطاع التعليم، ذلك القطاع الذي كان من أكثر القطاعات تضررا خلال سنوات الحرب والذي نريده اليوم أن يكون في مقدمة قطاعات التعافي وقاطرة النهوض. مبارك للسيد جورج عودته إلى سورية بعد سنوات من التهجير، ومبارك لسورية عودة أمثاله من أبنائها وبناتها لبنائها. فهذه هي سورية الحرة، وهذه هي سورية الجديدة.

قبل أن أبدأ ببياني، أتقدم بخالص التعازي إلى أسر وأهل وأحباء كل من نالت منهم يد الإجرام في الفترة الماضية. ونعد أن كل من أجرم بحق الشعب السوري لن يفلت من العقاب. وأتقدم بخالص التعازي أيضا إلى أسرة وأهل وأحباء الشاب المدني الذي قتلته قوات الاحتلال الإسرائيلي في القنيطرة قبل أيام.

وأقول لأهلنا الشجعان في القنيطرة وفي ريف درعا الذين يواجهون التوغلات والاعتقالات والاعتداءات بصورة شبه يومية وللإعلاميين الأبطال الذين أطلقت قوات الاحتلال النار عليهم أثناء قيامهم بواجبهم في توثيق الحقيقة ونقلها إن سورية الجديدة لا تنسى شعبها ولا تساوم على حقوق أبنائها ولا تغفل قضاياها الوطنية في أهم محفل دولي. أما لمن يطلق النار على المدنيين والصحفيين، فأقول: حري لمن يدعي البحث

عن الأمن ألا يقتل السوريين داخل أراضيهم وألا يقوم باقتحام منازلهم واعتقال أبنائهم وتغييبهم قسرا. حري بأن يعلم جيدا أن للأمن طريقا واحدا عنوانه الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن. وهو ما جرى تأكيده مجددا من خلال العناصر الصحفية التي أصدرها المجلس قبل عدة أيام.

لقد باتت المفارقة التي تكرسها إسرائيل باعتداءاتها واضحة أمام المجلس. ففي كل مرة تطلق النار فيها على سورية، فإنها، وكما شاهد العالم، في الوقت ذاته تطلق النار على نفسها محليا ودوليا.

قبل عام، جاءت سورية إلى نيويورك لتعلن عودتها إلى المجتمع الدولي بعد عقود من الغياب والعزلة. أما هذا العام، وكما شهد المجلس وشاهد، فقد جاءت سورية إلى الدورة 81 للجمعية العامة لتقول إن هذه العودة باتت حقيقة لا تقبل الجدل وإنها اليوم دولة مسؤولة وفاعل وشريك في أمن المنطقة واستقرارها.

في العام الماضي، دشنت المشاركة الرئاسية السورية عودتنا إلى الساحة الدولية. أما مشاركة سورية هذا العام، فجاءت لتدشن حقبة جديدة عنوانها التعافي والتنمية. فسورية لم تعد ملفا معقدا أو أزمة مستعصية كما كانت في السابق، بل باتت شريكا يصنع الحلول ويساهم في تنفيذها. وكما نجحنا خلال الدورة الثمانين في نقل النجاح السياسي والدبلوماسي السوري إلى العالم وترسيخ الدعم الدولي لسورية الجديدة، فإن عنوان هذه الدورة سيكون بالنسبة لنا هنا في نيويورك المضي قدما في مسيرة التعافي والتنمية السورية بالتعاون مع الدول الأعضاء والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة.

عرضنا كذلك في الأسبوع الرفيع المستوى رؤيتنا للانتقال من إدارة النزوح إلى إنهائه، ومن تمويل المخيمات إلى تمويل العودة والتعافي عبر مبادرة سورية بلا مخيمات التي أكدنا فيها ألا معنى لإخراج عائلة من خيمتها ما لم تجد منزلا يأويها ومدرسة لأطفالها ومركزا صحيا يعالجها وعملا يصون كرامتها. لذلك، فإن العودة الحقيقية لا تقتصر على مغادرة المخيم، بل تتعداها إلى العيش بأمن وكرامة واستقرار. وكما يعلم المجلس وكما ذكر الزملاء في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، فقد بدأت هذه الرؤية تتحول إلى واقع مع عودة دفعات جديدة من العائلات إلى مناطقها ومواصلة العمل على تأهيل الخدمات والبنية التحتية في المجتمعات المستقبلة.

في الداخل، تواصل مؤسسات الدولة أداء واجبها في حماية السوريين والسوريات وصون استقرارهم، ففككت خلايا تابعة لتنظيم داعش وأحبطت مخططات إرهابية ولاحقت شبكات تهريب المخدرات والجريمة المنظمة وأعادت خلال أيام تشغيل المنشآت الحيوية التي استهدفتها أعمال تخريبية. وفي الوقت ذاته، وبعد عقود من غياب سيادة القانون، يواصل مجلس الشعب أداء مهامه التشريعية والرقابية لتترسخ في سورية دولة المؤسسات والقانون – الدولة التي تصنع قراراتها داخل مؤسساتها وتحت سقف القانون.

لقد قامت سورية بما عليها وباتت نموذجاً يُحتذى به ويشار إليه بالبنان، والدور الآن على المجتمع الدولي الذي ينتظر منه السوريون والسوريات أن ينتقل من الإشادة والدعم السياسي الذي سمعتُه هنا إلى الشراكة، ومن إعلان الدعم إلى تنفيذه. فالوقت اليوم، الوقت لدعم التعافي الاقتصادي، وضخ الاستثمارات، وخلق فرص العمل لدعم إعادة الإعمار، وتأهيل المدارس والمستشفيات وشبكات المياه والكهرباء، لتقديم المواد والمعدات والخبرات اللازمة لإزالة الألغام والذخائر غير المنفجرة ومخلفات الحرب. فكما ذكر الزملاء

أيضاً في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية قبل قليل، لقد تجاوز عدد شهداء وجرحى مخلفات الحرب في سورية منذ التحرير 500 2 شخص — في عدد هو من بين الأعلى لضحايا الألغام ومخلفات الحروب حول العالم.

وهذه ليست مجرد أرقام، بل أرواحٌ فقدت، وأطفالٌ أصيبوا، وعائلات منعت من العودة إلى بيوتها، وأراضٍ زراعية بقيت خارج الخدمة خوفاً من موت مختبئ تحت التراب. إن إزالة الألغام ليست قضية تقنية، إنها حماية للمدنيين، وشرط للعودة، وبوابة لإعادة الإعمار والتنمية. إن تعافي سورية لا يخدم سورية وحدها، بل هو استثمار في أمن المنطقة، وفي منع عودة الإرهاب والمخدرات والنزوح وعدم الاستقرار.

ختاماً، في العام الماضي طلبنا من العالم أن يؤمن بقدرة سورية على العودة، واليوم تعرض سورية أمامكم نتائج ما أنجزته. لم تعد سورية تطلب فرصة لتثبت نفسها، فقد فعلت. ولم تعد تطلب دعمكم السياسي، فقد فعلتم. وما تطلبه اليوم هو تحويل هذا الدعم إلى شراكة عادلة تساعد السوريين على استكمال البناء، وتحمي عودتهم، وتمنع مخلفات الحرب والإرهاب والاعتداءات الإسرائيلية من هدم ما ينجزونه. لقد اختارت سورية أن تنهض، واختار السوريون والسوريات البناء بعد سنوات من الدمار، وينتظرون من المجتمع الدولي ألا يكتفي ويدعم مشاهدة هذا النهوض، بل أن يكون شريكاً حقيقياً له.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تركيا.

السيد يلدز (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أستهل كلمتي بتهنئتكم، سيدتي الرئيسة، على توليكم رئاسة المجلس وأتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم هذه. كما أود أن أشكر الأمين العام المساعد السيد يحيى، ونائب المبعوث الخاص إلى سورية السيد كوردوني، والسيد بطح والسيد معلم، على الإحاطات الشاملة التي قدموها.

إن الصمود الذي أظهره الشعب السوري منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، بعد سنوات من النزاع الوحشي، يبعث فينا الأمل في المستقبل. وعلى الرغم من ضخامة التحديات، تواصل سورية السير في الاتجاه الصحيح. ومن شأن التطور التدريجي لمجلس الشعب ليصبح هيئة تشريعية تعمل بكامل طاقتها أن يساعد في ترسيخ عملية العودة إلى الحياة الطبيعية في البلد. ويُعد إقرار مجلس الشعب بالإجماع لمشروع القانون الرامي إلى إلغاء محكمة الإرهاب التي تعود إلى عهد الأسد خطوة مرحباً بها في هذا الاتجاه. وأدى حل ما يُسمى بقوات سوريا الديمقراطية إلى فتح فصل جديد في عملية الاندماج. وينبغي وضع اللمسات الأخيرة على الترتيبات المتبقية وتنفيذها بالكامل دون تأخير، بطريقة تعزز سيادة سورية ووحدتها وتماسكها الاجتماعي. وكما أكد التقرير الأخير لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فإن التدمير المؤكد لـ 42 قنبلة جوية يمثل خطوة مهمة في معالجة ملف الأسلحة الكيميائية في سورية. وستواصل تركيا، بالتعاون مع شركائنا في فريق العمل أنفاس الحرية، دعم تعاون سورية مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات أمنية كبيرة. إن مكافحة الإرهاب أولوية قصوى. ونرحب بتصميم الحكومة السورية، الذي تجلى من خلال جهودها وتعاونها مع التحالف الدولي ضد داعش، على العمل مع الشركاء الدوليين من أجل الهزيمة الدائمة لتنظيم داعش الإرهابي. كما نرحب بالتزام التحالف بدعم احتياجات

سورية في مجال مكافحة الإرهاب. وسنواصل المساهمة في هذه الجهود. مع قيام تنظيم داعش بتكييف استراتيجيته مع الواقع الجديد على الأرض، تحتاج سورية إلى مؤسسات أمنية قوية ومحترفة قادرة على مواجهة هذا التهديد المتغير. لذلك فإن استمرار الدعم الدولي لتعزيز قدراتها أمر ضروري. كما أن التهديد المتزايد لتهريب المخدرات وانتشار الألغام ومخلفات الحرب المتفجرة يتطلب اهتماماً دولياً مستمراً. وتعرب تركيا عن استعدادها لدعم سورية في مواجهة هذه التحديات، بما في ذلك من خلال التعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ودائرة الأمم المتحدة للإجراءات المتعلقة بالألغام.

يجب أن يسير الأمن والانتعاش الاقتصادي جنباً إلى جنب. إن الاستقرار الدائم أمر ضروري لسورية كي تعيد بناء اقتصادها، وتجذب الاستثمارات، وتشارك في مشاريع الطاقة والربط الإقليمية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم دعماً أكثر فعالية للتنمية الاقتصادية. ومن جانبها، ينبغي للسلطات السورية تعزيز الإطار القانوني وتهيئة الظروف اللازمة لتسهيل الأعمال التجارية وجذب الاستثمارات الأجنبية، بما في ذلك الاستثمارات الواردة من شعبها في الشتات. ومن شأن إحراز تقدم في هذه المجالات أن يساعد أيضاً في معالجة الظروف التي يسعى الإرهابيون والمنظمات الإجرامية إلى استغلالها.

إن انتهاكات إسرائيل المستمرة لسيادة سورية وسلامة أراضيها تقوض هذه الآفاق وتُظهر استخفافاً بالقانون الدولي. والوضع مقلق بشكل خاص في جنوب سورية، حيث بدأت التوغلات العسكرية المستمرة والأفعال والأقوال التوسعية تخرج عن نطاق السيطرة. يقدم التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بشأن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك سرداً مقلقاً لهذه الانتهاكات (S/2026/756). ويُعد استئناف إسرائيل مؤخراً لأنشطتها على طول ما يُسمى بخط سوفا 53 في القنيطرة محاولةً أخرى لتقويض اتفاق فض الاشتباك بين القوات الإسرائيلية والقوات السورية، وخلق أمر واقع جديد على الأرض.

يجب أن تتوقف هذه الأفعال الطائشة. ويجب على إسرائيل أن تمتثل امتثالاً تاماً لاتفاق عام 1974 وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولا سيما القرار 497 (1981)، وأن تنسحب من الجولان السوري المحتل. إن سورية المستقرة وذات السيادة والموحدة القادرة على تأمين حدودها وهزيمة التنظيمات الإرهابية والإسهام في السلام الإقليمي والتعاون الاقتصادي تخدم مصالح الجميع، بما في ذلك إسرائيل. وقد كان هذا هو النهج القائم على حسن الجوار الذي اتبعته تركيا قبل اندلاع النزاع وأثناءه وبعده. وتظل تركيا ملتزمة التزاماً راسخاً بسيادة سورية ووحدتها السياسية وسلامة أراضيها. وسنواصل العمل مع شركائنا الإقليميين والدوليين من أجل سورية مستقرة وآمنة ومزدهرة.

وبما أن بعض الوفود قد تطرقوا إلى مسألة النازحين والعائدين، فإني أود أن أطلع المجلس بإيجاز على ذلك من وجهة نظر بلدي. في مرحلة ما، تجاوز عدد السوريين الخاضعين للحماية المؤقتة في تركيا 4 ملايين شخص. ويبلغ هذا العدد اليوم حوالي 2,2 مليون شخص. تتم العودة بشكل تدريجي، لأسباب مفهومة، وهي الظروف الاقتصادية، والمخاوف الأمنية بشكل عام والغارات الإسرائيلية بشكل خاص، فضلاً عن ارتباط العائلات بالمؤسسات التعليمية في تركيا التي يدرس فيها أطفالهم. ونأمل ونؤمن بأن العودة التدريجية والطوعية والكريمة للشعب السوري ستتسارع وتيرتها عندما تتحسن الأوضاع داخل سورية.

الرئيسة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا.

السيد السني (ليبيا): سيدتي الرئيسة، أود في البداية أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر، وأتمنى لكم التوفيق. كما أتوجه بالشكر لمقدمي الإحاطات، ويشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن المجموعة العربية.

يأتي اجتماعنا اليوم في ظرف دقيق يتطلب منا جميعاً تكثيف الجهود وتنسيق الرؤى لمساندة الجمهورية العربية السورية في مسارها نحو ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار الداخلي. وفي الوقت الذي تواصل فيه الحكومة السورية اتخاذ خطوات جادة لحفظ أمن البلد وصون مقدرات شعبها الشقيق وسط محيط إقليمي يموج بالتحديات، فإن المجموعة العربية تؤكد على أهمية أن يرافق هذه الجهود موقف دولي بنّاء يدعم مسار التعافي الشامل، وينأى بسورية عن أي محاولات تسعى للعبث بأمنها أو استغلال ظروفها الانتقالية. وفي هذا الإطار، تود المجموعة التأكيد على النقاط الأربعة التالية:

أولاً، تجدد المجموعة العربية موقفها المبدئي والراسخ بالالتزام التام بصون سيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها، ووحدة وسلامة أراضيها، ورفض كافة أشكال التدخل الخارجي في شؤونها الداخلية، أو أي ممارسات تنفذ لتقويض أمنها. وتشيد المجموعة بالتزام الحكومة السورية والخطوات العملية التي تتخذها لحفظ الاستقرار وتثبيت دعائم الأمن، وإبعاد البلد عن أتون التصعيد الإقليمي المتسارع. وتؤكد المجموعة أن استقرار سورية ووحدتها يشكلان حجر الزاوية لأمن المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، تدعو المجموعة العربية إلى تقديم دعم دولي ملموس لمؤسسات الدولة السورية خلال هذه المرحلة المفصلية، وإزالة كافة العوائق والقيود الاقتصادية والسياسية المتبقية التي تعترض طريق تعافيها الشامل واندماجها الطبيعي في المحيطين الإقليمي والدولي.

ثانياً، تدين المجموعة العربية بأشد العبارات استمرار الاعتداءات العسكرية والغارات الجوية التي تنفذها قوات الاحتلال الإسرائيلي على الأراضي السورية، وفي مقدمتها استهداف مطار أبو الظهور العسكري، والبنى التحتية الحيوية، والتوغلات الميدانية، والدخول غير الشرعي لممثلي القوة القائمة بالاحتلال داخل الأراضي السورية. إن هذه الممارسات العدوانية تعد انتهاكاً صارخاً لسيادة سورية وخرقاً فاضحاً لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وسعياً مكشوفاً لتأجيج الفتن وتقويض جهود استعادة التعافي والأمن. وتطالب المجموعة مجلس الأمن بالاضطلاع بمسؤولياته لإلزام الاحتلال الإسرائيلي بالإيقاف الفوري لجميع اعتداءاته، والاحترام الكامل لاتفاق فض الاشتباك لعام 1974، والانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الأراضي السورية التي توغلت فيها، وكذا الانسحاب من كامل الجولان السوري المحتل إلى خط 4 حزيران/يونيه 1967. وتجدد المجموعة تأكيدها الثابت على أن الجولان أرض عربية سورية محتلة، وأن أي قرارات أو إجراءات يتخذها الاحتلال هي إجراءات باطلة ولاغية ولا أثر قانوني لها بموجب قرارات الشرعية الدولية، وفي مقدمتها القرار 497 (1981).

ثالثاً، ترحب المجموعة العربية بالتعاون الملموس والمتنامي بين الحكومة السورية والأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة، والذي تجسد في الزيارات العالية المستوى للأمين العام للأمم المتحدة والمفوض

السامي لشؤون اللاجئين، إلى جانب التنسيق المتواصل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كما تكرر المجموعة دعمها لجهود الدولة السورية في مكافحة الإرهاب واجتثاث بقايا تنظيم داعش والتنظيمات الإرهابية المسلحة بمختلف مسمياتها، وتهيئة الظروف لمنع عودتها أو استغلالها للظروف الأمنية والاقتصادية، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدعم الالتزام بألا تكون سورية منطلقاً لأي تهديد يمس أمن واستقرار دول المنطقة. وفي الوقت ذاته، نثمّن التدابير الوطنية المتخذة في مجالات العدالة الانتقالية وملف المفقودين وتعزيز المصالحة الوطنية والمساءلة، بما يوطّد السلم الأهلي وسيادة القانون.

رابعاً، تؤكد المجموعة العربية على أن الانتقال المستدام من حالة الاعتماد على المساعدات الإنسانية الطارئة إلى مرحلة التعافي وإعادة الإعمار يمثل ضرورة حتمية. وفي ظل المؤشرات الأخيرة التي تسجل عودة ما يقارب 1,8 مليون لاجئ سوري من دول الجوار وأكثر من مليوني نازح داخلي إلى مناطقهم الأصلية، تبرز الحاجة الماسة إلى ضخ استثمارات دولية وتوجيه مباشر لمشاريع البنية التحتية، وتأهيل الخدمات الأساسية، وتوفير سبل العيش، وتكثيف عمليات إزالة الألغام لضمان عودة طوعية وآمنة وكريمة ومستدامة. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة العربية عن بالغ تقديرها للدور الإنساني الكبير الذي تضطلع به الدول المستضيفة للاجئين السوريين، وتشدد على عدم جواز ترك هذه الدول لتحمل هذه الأعباء الضخمة بمفردها. وندعو المجتمع الدولي والجهات المانحة إلى تعزيز وتوسيع نطاق الدعم المالي والتنموي الموجه لها، استجابة لالتزامات تقاسم المسؤولية الدولية.

ختاماً، تجدد المجموعة العربية تأكيدها ووقوفها الثابت والمستمر إلى جانب سورية وشعبها الشقيق في هذه المرحلة البالغة الأهمية، وتدعو مجلس الأمن إلى اعتماد مقاربة متوازنة وبنّاءة ترتكز على احترام السيادة الوطنية، ودعم خيارات التعافي الاقتصادي والإنساني، وترسيخ دعائم دولة المؤسسات والقانون التي تكفل العدالة والمساواة، وتحمي حقوق جميع أبناء الشعب السوري بلا استثناء، وبما يعزز الأمن والأمان في المنطقة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/50.